الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: ادارة محلية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

– بساعد العربي

– أونيسي أسامة

تحت عنوان:

التنمية المحلية في الجزائر
– قراءة في دور الفواعل الجديدة–

نوقشت يوم: 2024/06/12

أ.د/ بلعسل محمد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
أ.د/ توازي خالد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
أ.د/ دومي نور الدين	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

2020 12 27

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بيساعد الحوبي ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 40481573 والصادرة بتاريخ 2023/03/03

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: التنمية المحلية في الجزائر قراءة في دور الفواعل الجديدة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/09

توقيع المعني (ة)

2020 ديسمبر 27

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): أدنيس أسامة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 108214830 والصادرة بتاريخ 2018/03/11 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: التنمية المحلية في الجزائر قراءة في دور الفواعل الجديدة .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ..2024../06../09..

توقيع المعني(ة)

شكر وعرفان

نحمد الله واشكره جزيل الشكر على نعمته التي أنعمها علي، وتوفيقه للإتمام هذا العمل المتواضع، واصلي واسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلام عليه.

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

وانطلاقا من قوله تعالى:

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعَلَى والِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ}

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **توازي خالد** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما أسداه لنا من نصح وإرشاد وتوجيه وصبره، وعلى ما بذله من وقت وجهد في سبيل إنجاح هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف دون استثناء.

والشكر والتقدير لكل من ساهم ولو بحرف أو كلمة طيبة.

الاهـــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

منبع الحب والحنان.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ... إلى القلب الناصع بالبياض، إلى ملاكي في الحياة، إلى ضياء قلبي وسر أخلاقي إلى البسمة الدائمة والأيدي الناعمة والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها.

واليك أنت يا صاحب القدوة الحسنة ورمز نجاحي وقوة صبري إلى والدي الذي بعث فيا روح العمل وأفنى عمره لراحتنا، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى مصدر فخري وعزتي إلى سندي وعوني وقدوتي في الحياة أطال الله في عمره ومنحه دوام الصحة والعافية.

إلى كل اخوتي واخواتي بدون استثناء حفظهم الله ورعاهم.

والى الأهل والأقارب حفظهم الله.

وإلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة حفظهم الله من كل سوء.

العربـــــــــــــي

إهداء

أهدي تخرجي هذا
إلى من وضع المولى- سبحانه وتعالى- الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز ومن أفضلها على نفسي، ولما لا فقد ضحت من أجلي، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى نسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الجنة وقرة عيني أطال الله في عمرها.
إلى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه، صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته
، إلى من كلله الله بالهيب والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار إلى من كلماته نجوم اهتدي بها اليوم والغد وإلى الأبد أبي الحبيب ورفيق دربي أطال الله في عمره.
إلى من إنتظرو قطاف ثمرة جهدي طويلا، فكانوا شركاء كل بسمة ودمعة
إلى من تمنوا لي الخير سرا أ, جهرا، شكرا من القلب.
الى أولادي قرة عيني والى رفيقة دربي زوجتي الغالية أطال الله في عمرهم

أســـــامـــــة

مقدمة

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة التي تشهدها مختلف دول العالم، يصبح الاهتمام بالتنمية المحلية أمرًا حيويًا لتحقيق النمو والاستقرار المستدامين على المستوى الشامل، وتعتبر التنمية المحلية أساسية لتمكين المجتمعات وتعزيز دورها في صنع القرار وتحقيق التغيير الإيجابي.

تتنوع استراتيجيات التنمية المحلية حول العالم وفقًا للثقافات والسياقات السياسية والاقتصادية المختلفة، ففي بعض الدول يتم تشجيع الشراكة بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، بينما تتسم استراتيجيات أخرى بتفعيل دور القوى المحلية وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

شهدت الجزائر كغيرها من الدول تحولات اقتصادية واجتماعية متلاحقة، ومن بين القضايا الرئيسية التي تأخذ حيزًا مهمًا في هذا السياق هي "التنمية المحلية". تمثل التنمية المحلية الأساس الحيوي لتعزيز الاستقرار والازدهار على المستوى المحلي، وهي عملية متشعبة تعتمد على تفاعل العديد من الفواعل المختلفة.

في السنوات الأخيرة شهدت الجزائر ظهور فواعل جديدة تلعب دورًا مهمًا في ساحة التنمية المحلية. تتراوح هذه الفواعل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والاستثمار، وتسعى جميعها إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحياة المجتمعية في الجزائر. ومع انفتاح البلاد

على العولمة وتبنيها لسياسات تشجيعية للاستثمار وتحفيز الابتكار، فإن هذه الفواعل الجديدة تضفي نسقًا جديدًا على المشهد المحلي، مما يفتح آفاقًا واسعة للتطور والتحسين.

إن فهم دور هذه الفواعل الجديدة في عملية التنمية المحلية في الجزائر يمثل تحديًا مهمًا للباحثين وصناع القرار على حد سواء ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور هذه الفواعل الجديدة، وتسليط الضوء على تأثيرها على عملية التنمية المحلية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

دراسة موضوع التنمية المحلية في الجزائر ذات أهمية بالغة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. وإلقاء الضوء على دور الفواعل الجديدة في هذا السياق يعزز فهمنا لطبيعة التحولات التي تشهدها المجتمعات المحلية والتأثيرات المحتملة على التنمية.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

-محاولة تقديم رؤية علمية حول واقع التنمية المحلية في الجزائر. والتي تشغل العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية.

-البحث في الفواعل الجديدة ومعرفة دورها في التنمية المحلية في الجزائر من خلال معرفة خصائصهم وميزاتهم.

مبررات اختيار الموضوع:

تأسس اختيارنا لهذا للموضوع على مبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ/ مبررات موضوعية:

الأهمية التي اكتسبها موضوع التنمية المحلية في تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة. والاهتمام والتشجيع الكبير بالفواعل الجديدة والإصلاحات الكبيرة التي سخرت لتأهيل وتفعل دور الفواعل الجديدة في التنمية المحلية.

ب/ مبررات ذاتية:

الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق وفهم الظاهرة المدروسة.

وكذلك لتطلعنا لمعرفة النقائص التي تعاني منها التنمية المحلية في بلادنا ومحاولتنا للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية المحلية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المحلية في الجزائر ودور الفواعل الجديدة في التنمية المحلية ومن بين هذه الدراسات السابقة:

1- دراسة رجراج الزوهير، بعنوان: التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر (3)، 2013[1]، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع التنمية المحلية في الجزائر وترقيتها مع التركيز على نظام الحكم المحلي في الجامعات المحلية والأدوار التي أوكلت لها في إطار السياسة الوطنية

[1] رجراج الزوهير، " التنمية المحلية في الجزائر- واقع و آفاق "، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (3)، 2013).

لتنمية الأقاليم، وقد تناولت هذه الدراسة وضعية التنمية المحلية وأفاق تطويرها في ظل الدور المتغير للجماعات المحلية.

2- دراسة فاتح زغادي، بعنوان : التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع الغير، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية، جامعة باتنة (1)- الحاج لخضر-، 2019[1]، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار علاقة الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني والمجتمع الخاص لتحقيق التنمية المحلية، نظرا لما حظي به هذا المفهوم من اهتمام في الخطاب التنموي والسياسي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، حيث أراد الباحث من خلال هذا تسليط الضوء على مدى مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في إحداث التنمية المحلية عن طريق مفهوم الشراكة التي تهدف إلى توجيه خدمات ومميزات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية خدمة التنمية المحلية وصولا إلى تنمية شاملة، وباعتبار ولاية المسيلة من الولايات التي تسعى إلى المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية في مناطق الولاية ، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث أثبتت الوقائع والنتائج المتوصل إليها ، أن التطبيق الجيد والفعال لمفهوم الشراكة يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية متكاملة.

[1] فاتح زغادي، " التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع الغير"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة (1)- الحاج لخضر-، 2020).

3- دراسة عادل إنزارن، بعنوان : التنمية المحلية في الجزائر، دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر ، 2017[1]، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي في الجزائر، ومعالجة أهم المحددات التي تؤثر فيها سواء على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، وذلك بهدف بناء مقاربة للتنمية المحلية تقوم على إشراك جميع الفواعل في التنمية المحلية، وتوفير بيئة مناسبة على جميع المستويات لتجسيد تنمية محلية مستدامة.

4- دراسة مجدوب عبد المؤمن وهماش لمين، بعنوان الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 08، 2016[2]، حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على التنمية المحلية في الجزائر من خلال الكشف عن دور كل الفواعل المجتمعية في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليتهم وعلاقاتهم بالرقي الاجتماعي في ظل تنامي دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل التنموي لكون التطور عملية مركبة من ممارسة للسلطة التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع المحلي وفي قيام المواطنين بدورهم في الحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

---

[1] عادل إنزارن، "التنمية المحلية في الجزائر"، دراسة في الفواعل و المحددات، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، العدد 16، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر ،- (2017).

[2] مجدوب عبد المؤمن و هماش لمين،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد 08، (2016).

الإشكالية:

تتزايد أهمية التنمية المحلية باعتبارها إطارًا أساسيًا لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في الجزائر. ومع تطور السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، تظهر فرص جديدة وتحديات متنوعة تفتح الباب أمام دور الفواعل الجديدة في عملية التنمية المحلية.

يعد تفعيل دور هذه الفواعل الجديدة، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستثمار، أمرًا حيويًا لتعزيز النمو المستدام وتحقيق التنمية المحلية الشاملة في الجزائر. وبالتالي، تتطلب هذه الظروف استكشافًا دقيقًا لدور هذه الفواعل الجديدة وتحليل تأثيراتها على الحياة المحلية والمجتمع في الجزائر وعليه نطرح الإشكالية التالية.

كيف تساهم الفواعل الجديدة في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟

والتي تتفرع إلى عدة تساؤلات هي:

- ماهي التنمية المحلية؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر؟
- ماهي معوقات التي تحول في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو القطاع الخاص، وما هو المجتمع المدني، وما هو الاستثمار؟
- ماهي أدوار كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والاستثمار في التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية البحثية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تعتبر التنمية المحلية في الجزائر تحديا كبيرا وتطلعا لتحقيق التنمية الشاملة ولا يمكن تحقيقها الا بتفعيل دور الفواعل الجديدة.

الفرضيات الفرعية:

1) يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير فرص العمل.

2) يقتصر دور المجتمع المدني في العمل الخيري والتطوعي.

3) دعم الاستثمار يمكن أن يعزز من التنمية المحلية في الجزائر.

الإطار المنهجي

بالنسبة للمناهج المتبعة في الدراسة فقد تم الاعتماد على منهجين اساسين، وقد عرف **الدكتور محمد طه بدوى** المنهج بقوله المنهج هو مجموعة الإجراءات الذهنية التي تمثلها الباحث مقدمًا لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها، ووفق **الدكتور حامد ربيع** فان المنهج هو أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التي يجب أن تتضمن إلى جانب المنهجية الذاتية بمعنى طرق ومسالك للبحث والمعرفة تنبع من طبيعة الظاهرة وتعبر عن جوهرها.[1] هما:

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مصر، مكتب الآداب،2004، 37،38.

المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والذي يسمح بدراسة مختلف الظواهر التي تم التطرق إليها في البحث (التنمية المحلية في الجزائر قراءة في دور الفواعل الجديدة).

نظرا لطبيعة الموضوع حاولنا إتباع المنهج الوصفي: الذي يعتبر من المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الانسانية والاجتماعية ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، كما توجد في الميدان، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا[1]. والذي يسمح لنا بوصف وضع التنمية المحلية في الجزائر ودور الفواعل الجديدة، وأيضا المنهج التاريخي: ويعتمد على وصف وتسجيل الوقائع والأنشطة الماضية ودراسة وتحليل الوثائق والأحداث المختلفة، وايجاد التفسيرات الملائمة والمنطقية لها على أسس علمية دقيقة، بغرض الوصول إلى نتائج تمثل حقائق منطقية وتعميمات تساعد في فهم ذلك الماضي، والاستناد على ذلك الفهم في بناء حقائق للحاضر وكذلك الوصول إلى قواعد للتنبؤ بالمستقبل[2]. والذي من خلاله تم التطرق الي مراحل تطور التنمية المحلية في الجزائر لفهمها بين الماضي والحاضر وكذا تطور الفواعل الجديدة وكيف ساهمت في التنمية المحلية في الجزائر.

[1] محمود احمد درويش، "**مناهج البحث في العلوم الإنسانية**"، مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع،71.

[2] محمود احمد درويش، **مرجع نفسه**،71.

صعوبات الدراسة:

اما بخصوص الصعوبات التي واجهتنا عند انجاز هذه الدراسة نذكر من بينها:

- نقص الكتب والمراجع في هذا الموضوع " التنمية المحلية في الجزائر والفواعل الجديدة" على مستوى مكتبات جامعة المسيلة مما فرض علينا الاعتماد المذكرات بشكل كبير.
- حداثة الموضوع وصعوبة الالمام بالمعلومات حوله.
- قلة الوقت لترجمة المراجع الأجنبية.
- الفترة القصيرة والضيقة المطلوب فيها انجاز هذه المذكرة.

هيكل الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية من خلال تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ومقدمة، بالإضافة الى الخاتمة والتي تضمنت النتائج والتوصيات، وقد قسمنا فصول الدراسة كما يلي:

1/ الفصل الأول: المعنون بالإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، والذي ينقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية ونتناول فيه تعريف التنمية بشكل عام وتعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخ وكذلك التطرق الى خصائص التنمية المحلية، المبحث الثاني: تناولنا فيه اهداف التنمية المحلية وابعادها، والمحث الثالث: الذي من خلاله تطرقنا الى معوقات التنمية المحلية ومتطلباتها.

2/ الفصل الثاني: ويندرج تحت عنوان التنمية المحلية في الجزائر، وينقسم بدوره الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: الذي عرفنا من خلاله الطور التاريخي لعملية التنمية المحلية في الجزائر، المبحث الثاني: ويتضمن معوقات التنمية المحلية في الجزائر، اما المبحث الثالث: بينا من خلال متطلبات التنمية المحلية في الجزائر.

3/الفصل الثالث: وجصصنا هذا الفصل معرفة الفواعل الجديدة ودورها في التنمية المحلية في الجزائر، والذي انقسم الى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول: تحت عنوان القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، والذي تضمن مفهوم القطاع الخاص وخصائصه، والقطاع الخاص في الجزائر واهم الهيئات التي تدعمه وفي الخير الدور الدي يقوم به في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، اما المبحث الثاني: الذي كان بعنوان المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية في الجزائر وتضمن نضرة عامة حول المجتمع المدني ومكانته القانونية في التشريع الجزائري واهم الاسهامات التي قام بها في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، والبحث الثالث والاخير كان حول الاستثمار في الجزائر ودوره في فالتنمية المحلية.

وأخيرا ختمنا هذا البحث ككل البحوث بخاتمة عامة خلصنا فيها لعدة نتائج مكنتنا من إعطاء بعض التوصيات في هذا الموضوع.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي حول التنمية المحلية

الفصل الأول :إطار مفاهيمي حول التنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخي

قد لاقى مفهوم التنمية المحلية اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والباحثين في مختلف المجالات. وقد حاولوا إعطاء تعريف شامل ودقيق لهذا المفهوم الذي يعكس الحاجة الملحة لفهم العمليات التنموية على المستوى المحلي. تعريف التنمية المحلية يتنوع ويتطور بتطور فهمنا للتحديات والفرص التي تواجه المجتمعات على المستوى المحلي، وقبل التطرق الى تعريف التنمية المحلية يجدر بنا الإشارة الى مفهوم التنمية، اذ يمثل أحد أهم المواضيع في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، حيث يعكس تطلعات البشرية نحو تحقيق الرفاهية والتقدم. ويقدم العديد من الفلاسفة والمفكرين والعلماء تعاريف متنوعة لهذا المفهوم ومن بينهم:

الدكتور على الدين هلال: حيث عرفها بأنها زيادة الإنتاج، ورد هذا التعريف بأن زيادة الإنتاج هو هدف للتنمية في مرحلة معينة، ومن الخطأ اعتباره الهدف الوحيد لها. كما عرفها بأنها استخدام التكنولوجيا المتقدمة وهذا الرأي يغفل أن التكنولوجيا نتاج اجتماعي وأن ما ينطبق على مجتمع ما لا يستلزم بالضرورة أن ينطبق على مجتمع آخر ويؤتى ثمار التجربة، إضافة إلى التكلفة الكبيرة للتكنولوجيا .[1]

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، " الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا** العدد 30 جزء4 (2016): 1695.

وعرفها **الدكتور على خليفة الكوارى** بأنها "التنمية الاقتصادية – الاجتماعية عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدى إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي.[1]

كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها تلك العملية المتكاملة التي تعنى تنمية وتحسين الظروف المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، أي القضاء على الفقر، توفير مناصب العمل، محو الأمية، العدالة في توزيع الثروات الديمقراطية، حرية الرأي. [2]

ومما سبق يمكن القول إن مفهوم التنمية يعتبر موضوعًا حيويًا ومتعدد الأبعاد في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. يعبر عن تطلعات البشرية نحو تحقيق الرفاهية والتقدم، ويتجاوز النظرة الضيقة التي تقتصر على النمو الاقتصادي ليشمل جوانب متعددة من التحسين الشامل لجودة الحياة.

التعاريف المتنوعة لمفهوم التنمية تبرز تنوع الأفكار والرؤى حوله. فمنها من يربط التنمية بزيادة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ومنهم من يرى التنمية كعملية مجتمعية واعية تهدف إلى تحقيق تحولات هيكلية وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية.

---

[1] سالم الجمل، **مرجع نفسه**، 1697.

[2] رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013)، 4.

ومن الجدير بالذكر أن التنمية لا تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل تتعداه لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والسياسية، وتهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين هذه الجوانب. بالتالي، يمكن القول إن مفهوم التنمية يمثل إحدى أهم المحاور في بناء المستقبل المستدام والمزدهر، حيث تسعى الجهود المبذولة نحو تحقيقها إلى خلق بيئة تسمح بتحقيق التقدم والرفاهية للجميع بشكل عادل ومستدام.

أولا: تعريف التنمية المحلية

تعتمد مختلف دراسات التنمية المحلية على التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة والذي مفاده أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية مخططة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل، وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة الفعلية ومبادأة المجتمع. ولقد تعددت تعاريف مصطلح التنمية المحلية تبعا لاختصاص كل باحث:

فقد عرفها **أرثر دينهام DIGNAM Arther** بأنها الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلى. [1]

وعرفها روسRoss : بأنها «عملية يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيبها وفقا لأولويتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل على تحقيق تلك الحاجات

[1] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990-2009) (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، 2017)، 105.

والأهداف والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف والقيام بعمل إزاءها، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع. [1]

يعرفها أحمد مصطفى خاطر: على أنها "عملية ديناميكية مقصودة تتسم من خلال التدخل الإداري لغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية". ويركز هذا التعريف على التنمية المحلية بأنها عملية مركبة وواعية من طرف الدولة من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي، وقد ركز على الجانب الاقتصادي إلا أنه اتفق على أن جوهر التنمية المحلية هو المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع[2].

ويعرفها تايلور: على أنها مجموعة أو مجمل الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية المحلية حيث ركز **تايلور** في التنمية المحلية على الجانب الاجتماعي هو المسؤول عن نجاح عملية التنمية المحلية وركز أيضاً على المشاركة والتفاعل وأن تكون مؤثرة في

---

[1] عقاقبة، **مرجع نفسه**، 106.

[2] مهداوي غزيل، تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01 (2021):189.

الجماعات الفعالة من أجل الوصول إلى التغيير والتقدم مركزاً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون الاهتمام بالمجالات الأخرى.[1]

ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. [2]

لقد كانت البدايات الأولى لظهور مفهوم التنمية المحلية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد الحرب العالمية الثانية فقد أطلق على تنمية المناطق الريفية عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع المحلي، وهذا ما أكدت عليه سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا بضرورة تنمية المجتمعات المحلية ووضع مكان لها حين إعداد السياسات العامة، أما مؤتمر "**كامبردج**" الذي أقيم في سنة 1948 أوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين ظروفه المعيشية بالاعتماد على المشاركة الشعبية للسكان المحليين .

---

[1] مهداوي، **مرجع نفسه**، 190.

[2] فاتح زغادي، التنمية المحلية في الجزائر في ضل الشراكة مع الغير، (أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2020) ، 31.

كل هذا كان عبارة عن توصيات وقد " كان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع المحلي في مؤتمر"ashridge" للتنمية الاجتماعية الذي عقد في عام 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الانجليزية، وقد عرفت تنمية المجتمع المحلي في هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع.

مشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية لم تكن وليدة هذا العصر حيث يذهب **باتنbatten** إلى القول بأن المجتمعات في العصور العابرة كانت تمارس تنمية المجتمع المحلي أيضا إذ يرى أن تنمية المجتمع المحلي ليست بالشيء الجديد تماما، وأن الكثير من تطبيقات هذه العملية كانت تجرى بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة إلى البلاد النامية، مما أسهم كثيرا في إرساء وتكوين مبادئ تنمية المجتمع المحلي وذلك قبل أن يتم الاتفاق على مصطلحها. [1]

وقد كان الهدف من تنمية المجتمع هو مساعدة سكان الريف في إشباع حاجياتهم في مجال الزراعة، الصحة، التعليم المياه.... الخ، حيث عرفت التنمية الريفية بأنها " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير، وقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الريفية إلى التنمية الريفية

[1] زغادي، **مرجع نفسه**، 32.

المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 حيث ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف؛ فنجد أن البنك ركز على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية التي قدم " **مارشال كلينا**" رد في سنة 1966 أهم التصورات المناطق الحضرية، حيث اعتبر أن التنمية المحلية مدخل الشاملة بخصوص التنمية المحلية ف لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة.

ولأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد ظهر مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية وهو مفهوم التنمية المحلية، بحيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية. [1]

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية:

إن تحقيق التنمية المحلية بأنواعها المختلفة وبنطاقها الواسع يعني العمل مباشرة على بناء القوة لاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ لمنطقة ما أو لمدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها مع حسين مستوى نوعية الحياة لسكانها، لكن يجب على المجتمعات

[1] زغادي، **مرجع نفسه**، 32.

أولا فهم خصائص التنمية المحلية ومن محاولة تجسيدها على أرض الواقع، لذلك يجب أن تتميّز التنمية المحلية بما يلي :[1]

- **الوحدوية:** تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محدّدة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشار ككل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية .
- **الشمولية:** تركّز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه
- **التكاملية:** هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة ومتناسقة فيما بينها كالجوانب الاقتصادية العمرانية السياسية، الاجتماعية، الإدارية، التنظيمية .... الخ .
- **التشاركية:** لتتحقق التنمية المحلية يجب أن يكون هناك تظافر جهود كل القطاعات والجهات في المجتمع من الحكومة الشعب القطاع الخاص القطاع العام .
- **المرونة والاستمرارية:** تتميز التنمية المحلية يكونها عملية مستمرة باستمرارية المجتمعات، ومتغيّرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطوّرة وفقا للتطورات الحاصلة .
- **التنظيمية:** تتم عملية التنمية بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب واللازم لتحقيقها .

---

[1] طالب حسين سهام. يعقوب محمد، **الإطار** المفاهيم للتنمية المحلية، **مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات** 02 العدد 01 (2020): 14.

- **اللامركزية:** تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، حيث أنه يجب على السكان أن يقوموا بالتحكّم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، بكل حرية واستقلالية
- **التفاعلية:** تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع، كما أنها تبدأ من المجتمع وتعود بنتائج مهمة الصالحة .[1]

[1] طالب حسين سهام. يعقوب محمد، **مرجع نفسه**، 14.

المبحث الثاني: اهداف التنمية المحلية وابعادها

المطلب الأول: اهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيرًا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

-القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا .

-تعزيز القدرات العامة للمجتمع، كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع .

[1] فؤاد غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، 37.

-تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه، وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها .[1]

-دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها

-الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة، مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان وأعلم باحتياجاتهم والنقائص التي يعانون منها .

- -تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.

-التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد، والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية والتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر

-تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني

-إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميّزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني، وبصفة خاصة للمناطق التي ما زالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو

[1] غضبان، **مرجع نفسه**، 38.

الأنسب، ولتوفير مزيد من فرص العمل للشباب، ولتقليل التفاوتات الداخلية بين المحافظات (الولايات).

-التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى والنجوع عن طريق مراكز المعلومات بكل منطقة .

-زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة

-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعماله

-دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة زراعة (خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود

-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد

-ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة .

-إقحام السكان في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها .

-تحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي، وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية .[1]

[1] غضبان، **مرجع نفسه**، 39.

-ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية التطهير التزود بالماء الشروب الإنارة الغاز الكهرباء المواصلات الاتصالات الصحة التربية والتكوين، الرياضة الترفيه الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية.

-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع .[1]

-القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل، وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.

-التصدي للآفات الاجتماعية مثل الجريمة، والعنف والسرقة والمخدرات.. والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

من كل ما سبق، يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين، هما :

-**الأول:** رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوي الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني القومي.

---

[1] غضبان، **مرجع نفسه**، 39.

– **الثاني:** هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر، وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، لتحويل المجتمعات القروية (الريفية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة .

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية

ان تنمية المجتمعات المحلية ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي عملية شاملة تتعدى الجوانب الاقتصادية لتشمل عدة أبعاد تؤثر على الحياة في تلك المجتمعات. يمكننا فهم هذه الأبعاد على النحو التالي:

1. البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن أو تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي الحرفي. ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة. [1]

وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات ومدارس إلخ. هذه الهياكل القاعدة

[1] غربي احمد، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 04(2010): 48.

بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين فى الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

2. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها إن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها إن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه.[1]

3. البعد البيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992). ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات

---

[1] براهمي نصيرة، ناصر عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة اقتصاد المال والاعمال** 03 العدد 02 (2018):81.

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي. وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

4. البعد التكنولوجي أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان.

هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات. [2]

وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الإبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع .

---

[1] غربي، **مرجع سبق ذكره**، 49.

[2] براهمي، ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 82.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المحلية ومتطلباتها

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية

رغم أهمية التنمية المحلية ودورها الحيوي في تطوير المجتمعات، إلا أنها تواجه عدة عقبات تعترض طريق تحقيق أهدافها. تشمل هذه العقبات مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على سير عملية التنمية المحلية وتعيقها عن تحقيق أهدافها المطلوبة، يمكن تقسيم هذه العوائق إلى عدة فئات:

1/ المعوقات الاجتماعية

ترجع المعوقات الاجتماعية للتنمية المحلية إلى :

1-1- القيم الاجتماعية السائدة: حيث تلعب دوراً هاما في تكوين البنية الاجتماعية للمجتمع، فهي تمثل الإطار المرجعي للسلوك الاجتماعي، وتحتاج الى سلوكيات جديدة تقوى إلى النجاح وإذا كانت هذه القيم جامدة فالأمر سيشكل عائقاً أمام تقدم برامج التنمية ومن القيم نجد (الانعزالية، وعدم تقديس العمل، والتخوف بالمستجدات، بالإضافة إلى إهمال دور المرأة... الخ. [1]

1-2- العامل الديمغرافي: يمثل العامل الديمغرافي أحد أكبر العوائق التي تقف دون تحقيق أهداف التنمية المحلية وخاصة بالنسبة للدول المتخلفة حيث أننا نجد أن نسبة النمو السكان بمعدلات متسارعة ومتزايدة في معظم هذه الدول مما يؤثر على معدلات النمو، ولا

[1] بدرة ثلجة، "المقاربة التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بلدية المحمدية بولاية معسكر نموذجا"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019)، 48.

يمكن التغلب على مشكلة السكانية إلا بتحقيق زيادة في الإنتاج والدخل وهو سبيل الوحيد لتحقيق تحسن في المستوى المعيشي للفرد المحلي.

1-3- ضعف المشاركة الشعبية: تفشي ظاهرة اللامبالاة والانعزال والرضا بالأمر الواقع وهذه من الصفات الشائعة في المجتمعات وخاصة المتخلفة منها، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات. وفي هذا الشأن يرى "ألنسكي (Alinsky) "أن المشاركة يمكن أن تتفق بين الجماعات التي تشعر بالمرارة وتسعى بجهد منظم لتعديل هذه الأوضاع.[1] .

2/ المعوقات الاقتصادية

ترتبط هذه المعوقات بالعوامل والخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فإذا كانت الظروف البيئية في المجتمع المحلي لا تسمح وغير ملائمة فإن ذلك يعتبر معوق يقف دون تحقيق العمل والهدف المرسوم ويحول دون تحقيقه ومن هذه المعوقات الاقتصادية ما يلي :[2]

2-1- الحصول على معونات مشروطة

إن مشكلة التنمية المحلية في البلدان النامية ترتبط ارتباطاً تاريخيا بعلاقات الدول الخارجية، وتعتبر قضية المعونات الدولية أحد أبرز الأمثلة على ذلك حيث تستفيد البلدان النامية من المساعدات من الدول الأجنبية، ولكنها تستخدم كسلاح للتجارة الخارجية،

---

[1] ثلجة، **مرجع نفسه**، 48.

[2] ثلجة، **مرجع نفسه**، 48.

والمعونات الاقتصادية هي الأخرى كأسلحة لتوجيه المواقف الدولية لدول العالم الثالث الممنوحة لها .

ويلاحظ أن مساعدات التنمية تعتبر أحد الوسائل السياسة الخارجية ولها دوافع خفية، بالإضافة إلى أنها تسبب مشاكل اقتصادية مما يؤثر على ميزان المدفوعات لهذه الدول الممنوحة، ومن أمثلة ذلك ربط المعونات بشروط معينة كقصر استخدامها على شراء البضائع من الدول المتاحة لها .

2-2- مشكلة تكوين رأس المال

يشير تحليل "**دوزنبري**" أن تكوين راس المال يعتبر العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاديات المختلفة تشوبها الضعف والقصور نتيجة غياب رأس المال من جانب عرض رأس المال (الادخار والاستثمار) من جانب الطلب على رأس المال .

إذ نجد نقص المدخرات في الاقتصاد المتخلف وصعوبة تدبيرها، والميل للاستهلاك بدلا من الاستثمار الإنتاجي، وعلى ذلك فلا يمكن للاقتصاد في هذه الدول التخلص من أثار التخلف والفقر، بسبب ضعف الاستثمارات وقصرها على تحقيق النمو بمعدلات متسارعة، نظرا لصغر حجم السوق من ناحية وغياب المنظمين في هذه الدول من ناحية أخرى .[1]

[1] ثلجة، **مرجع نفسه**، 48.

2-3- عدم تنويع الصادرات

حيث نجد أن الاقتصاديات الدول النامية هي اقتصاديات تعتمد على منتج الواحد، وبالتالي عدم تنويع الصادرات، وهو ما تسبب في خضوعها لتقلبات الأسعار التي يشهدها البورصات .

فأسعار المواد الأولية في انخفاض أو ارتفاع عكس المواد المستوردة من طرف الدول النامية فهي ارتفاع مستمر، وبذلك تصبح هذه الدول معتمدة على الخارج بدرجة، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف اقتصادها واعتبارها سوقا لتسويق منتوجات الدول المتقدمة.[1]

2-4- التخلف التكنولوجي: وهي تعد من المشكلات التي تواجه الدول المتخلفة، وترجع المشكلة إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وهو ما أدى إلى اتساع الهوة بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة، نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية. وهو ما أثر على كفاءة القطاع الزراعي بسبب النقص الأساليب والأدوات، وعدم تمتع المزارعين بمستوى من الثقافة العامة والتعليم الأولي وعدم فهم للأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، ومن ثم فإن النقص في الأداة التعليمية يشكل أحد العقبات التي تحول دون التقدم الفني في ميدان الزراعة.[2]

---

[1] بدرة ثلجة، **مرجع سبق ذكره**، 49.

[2] بدرة ثلجة، **مرجع نفسه**، 49.

3/المعوقات الثقافية :

تعتبر المعوقات الثقافية في التنمية المحلية من بين التحديات التي تواجه الدول النامية نتيجة التناقضات الثقافية الموجودة فيها، مما أفرز أنماط سلوكية سلبية وذلك لمحدودية وعيهم وغياب الثقافة، وبالتالي أثر على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومشاركتهم فيها، ويمكن التخفيف منها عن طريق :

-ايجاد سياسة اجتماعية واضحة المعالم، وإجراء بحوث ودراسات علمية في محيط المعوقات الثقافية وخاصة المتعلقة بالتنمية .

- تعاون المخططين والثقافيين والباحثين في ميدان التنمية على اختلاف تخصصاتهم.[1]

4/ المعوقات الإدارية

وتعود المعوقات الإدارية للأسباب التالية:

- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة بسبب تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي ظاهرة الروتين والبطء في اتخاذ القرارات وغياب الموضوعية نتيجة سيطرة العوامل الشخصية على العلاقات العمل وصعوبة تقسيم التكاليف للخدمات والموارد .

- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية والأجهزة التقليدية القائمة من جهة.

- العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية

[1] بدرة ثلجة، **مرجع سبق ذكره**، 49.

– عدم تطور التشريعات والقوانين التي تقف عقبة أمام التغيير لذا وجب تطويرها لخدمة التنمية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم الاستقرار الأوضاع السياسية وغياب الأمن في الدول المتخلفة هو أحد العوامل المهمة التي حالت دون تحقيق التنمية .

فمثلا نجد أن البيئة غير المستقرة تشهد حالة العزوف عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي، أما البيئة المستقرة فهي تحفز وتهيأ الاستثمار والمشاركة لذلك ينبغي تجنب هذه العوائق التي تعرقل سير التنمية المحلية .[1]

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية

حالة التنمية المحلية هي مستوى التغير الإيجابي الذي تم التوصل إليه بفعل جهود كثيرة من الفاعلين المحلين وحتى يكون التغير إيجابي وفي مستوى طموحات السكان يجب أن تبنى التنمية المحلية على ركائز ومتطلبات أهمها :

1.الإقليم :

إن غرض الدراسة الإقليمية هو تحسين المساحات التي سوف تقام عليها المشاريع التنموية لأنها مساحات جديرة الاهتمام فالبعد الإقليمي هو الذي يسمح بالمنافسة الاقتصادية والمجالية، كما أن المساحة تستطيع تقديم جميع خصائص التخلف والتطور إن حصل، لأجل ذلك فالانتماء الذي يؤسس للهوية والتمثيل هو الذي من شأنه أن يعكس تصور شامل لإقليم ذو خصوصية تميزه عن غيره مثل التاريخ وثقافة المنطقة (اللغة، الدين العادات

[1] بدرة ثلجة، **مرجع سبق ذكره**، 49.

والتقاليد والثقافة الشعبية فإنه يعطي للهوية الإقليمية الميزة الأساسية للإقليم وفي القاموس الجغرافي الخاص بالتعمير وتهيئة الإقليم أكد أن الإقليم له ثلاثة معاني أساسية،[1]

فالمعنى الأول يشير إلى التقسيم الإداري. في حين أن المعني الثاني يعتبر أن الإقليم هو الإقليم الوطني له حدود وهو بهذا المعنى يتطابق مع التقسيم الإداري والمجال المنبثق بالضرورة يكون له سلطة إقليمية وسياسية أما المعنى الثالث وهو الأكثر استعمالاً من طرف الجغرافيين وهو الأحدث،[2] ويؤكد أن الإقليم هو كل مجال اجتماعي مملوك من طرف السكان وهذا باختلاف المساحة المعبر عنها (كبيرة أو صغير)، فهو يعكس ذاكرة ويعبر عن الأعمال الموجودة وحسب هذا التعريف فهو ليس وحدة طبيعية أو تاريخية أو مدينة تنظم الدولة، بروز مفهوم الإقليم وأخذ مكانة مهمة عل الساحة الوطنية، الإدارية والمؤسساتية، ففي فترة (1960–1970) كان التخطيط وأعمال التنمية يتم على مستوى مركزي وقد أسرف في استخدام هذا النمط ومع تشابك مناحي الحياة أصبحت الدولة غير قادرة على مواكبة هذا النسق من التسيير مما أجبرها على التنازل عن بعض سلطتها للأقاليم والفروع الأخرى للدولة فالحيز المجالي الذي تنازلت الدولة سلطتها لصالحه هو الإقليم بنمط جديد هو اللامركزية مع ظهور أنماط أخرى للتسيير ويعود استخدام مفهوم الإقليم كمساحة المشاريع وديناميكية المؤسسة إلى بداية الثمانينات، حيث شهد بداية ظهور التسيير الإداري اللامركزي، من خلال استخدام الأراضي من قبل الدولة وأصبح تحليل الإقليم هو تحليل القوي الفاعلة وما تملكه

[1] ناصر فتحي، "**إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة**"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2 مصطفى بن بولعيد 2021)35.

[2] ناصر، **مرجع نفسه**، 36.

وكيف تستغل مساحة الإقليم ويؤكد أن الإقليم مفهوم غامض فخصائص الإقليم لا يمكن بأي حال إسقاطها في جميع المناطق. ويؤكد أن مفهوم الإقليم قد غز الجغرافيا وتم تحويل الملاحظة الوصفية للظواهر إلى فهم آليات التي تحفز هذه خاصة نحو فهم دور الجهات الفاعلة في الإقليم، وهذا على مستويات مختلفة من المقاييس حيث يعطي أهمية لمن يمثل الإقليم كما أنه تخصص من قبل مجموعة بشرية لضمان إعادة التكاثر السكاني وحسب ما تناوله الإقليم وهذا طلبه بانتهاء العمل البحثي أنه يحدد عناصر أساسية هو إطار استدلالي لجميع أعمال تنمية هو محال اختصاص المجموعة البشرية وفيه مجموعة فاعلة متمثلة في الإقليم وهو مجال لإعادة الإنتاج السكاني.[1]

2. الفاعلين المحليين الاجتماعيين: مكون أساسي في عملية تنمية المحلية .

الفاعلين المحلين هم مجموعة أشخاص المؤثرون في عملية التنمية المحلية ووجودهم يصبح مؤثر في مستوى المحلي وفي كامل أطوار انجاز المشاريع بدء من تفكير في مشروع وصولا إلى عملية تنفيذ وتقييم المشروع تنموي نؤكد أن الجهات الفاعلة والممثلة في الدولة والمؤسسات الخاصة إضافة إلى القطاع الثالث والمجتمع المدني هذه العناصر مدعو إلى أخذ زمام الأمور في ما يتعلق بأعمال التنمية المحلية، وهي مطالبة بتغير المشهد التنموي، حيث يتميزون بالثقة والمشاركة الأنشطة وبمشاركة الإيجابية (bonnal, 2008)فهم أكثر معرفة بالتفاصيل الدقيقة للواقع المحلي الإقليمي، فإنجاز المشروع تنموي بتطلب تعاونا وتنسيق بجمع كل الممثلين وهدا من اجل تحريك عجلة التنمية، وأن التنسيق والتعاون في

[1] ناصر، **مرجع نفسه**، 36.

شكل شراكة وكل ممثل له بصمته الخاصة في المشروع المراد إقامته والجدول الأتي بين العناصر الفاعلة والفروع التابعة لها إضافة إلى مهامهم المنوطة بهم.[1]

1.2 الدولة

تقوم الدولة بممارسة السلطة السياسية على الإقليم، وهو مفهوم قانوني مختصر، الحكومة هي من تسير الدولة في زمن محدد يختلف باختلاف النظام السياسي والإداري للدولة، كما تشير الدولة إلى الواقع الملموس، والدولة تعبير عن الواقعية ضمن الإقليم الوطني الذي يتشكل من أقاليم فرعية تبسط الدولة سلطاتها عليه .

كمفهوم يدرس كثيرا من قبل المؤرخين والسياسيين وقليل عند الجغرافيين ويبرز دور الدولة في وجودها من الجانب المادي الملموس من خلال مؤسساتها ووسطاء الإدارة والحكومة وخاصة في قضية المجال الوطني.[2]

نؤكد أن الدولة أداة فعالة في تحويل المشاريع التنمية إلى حقائق ملموسة على الأرض وتجسيد المبادرات حيث تقوم بتشجيع التعاون بين البلديات من خلال التضامن الاجتماعي ووضع القوانين التي تسمح بذلك وكذلك التزامها برسم السياسات وتحديد الأهداف الخاصة بالدولة .

و يزيد دور الدولة في المجتمع عندما تقوم بضمان سيادة العمل والإنصاف بين أفراده، كما أنها الوحيدة التي تملك الوسائل التنظيمية والإدارية) إجراء الانتخابات التغييرات العميقة

---

[1] ناصر، **مرجع نفسه**، 36.

[2] ناصر، **مرجع نفسه**، 38.

أو البسيطة في نظام الحكم، تقديم الإعانات والتحويلات المالية، كما تقوم الدولة بتصحيح السياسات التنموية الموجهة للطبقة الفقيرة في المجتمع كما تقوم الدولة بتشجيع كل ما من شأنه تشجيع التنمية على المستوى المحلي من خلال أنها تقوم بدور المحضر المنظم والمهيأ لإيجاد بيئة مناسبة قادرة على احتضان مشاريع التنمية المحلية، كما تقوم بسن قوانين تحمي حقوق الفاعلين الاجتماعيين وتشجيعهم في تحويل المبادرات إلى مشاريع قابلة للإنجاز .

فالدولة ممثلة في الإقليم الوطني بمؤسسات وهيئات حكومية لا مركزية وهرمية على عدة مستويات وطنية إقليمية ومحلية)، فالدولة تنسق سلطتها بطريقة لامركزية .

الجماعات المحلية تعبر عن منطقة جماعية بحيث ينقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية وتتمتع بالشخصية المعنوية، تضم مجموعة سكانية وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجالس منتخبة وقد تعددت تسميتها وسميت باللامركزية الإقليمية وكذلك بالإدارة المحلية وهذا لتميزها عن الإدارة المركزية وطبيعة نشاطها. الجماعات المحلية لها مهام كثيرة، ما تعلق بالمحافظة على الممتلكات وتجهيز الإقليم بمختلف المنشآت والمخططات المبرمجة علاقة الجماعات المحلية بالتنمية هو الدراية الكافية بالاحتياجات ونظام الأولويات المحلية وهذا بحكم قربها من السكان سواء من حيث المساءلة والمطالبة، كذلك بحكم قربها وارتباطها مع الدولة، فهي تقوم بوضع تصاميم السياسات العامة

ومخططات التنمية وتحاول تنفيذ انشغالات السكان، كما أنها تتفاعل مع كل المبادرات ذات المصلحة العامة، فالجماعات المحلية أداة فاعلة في العمل التنموي المحلي.[1]

2.2. القطاع الخاص (المؤسسات):

المؤسسات عامل مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بمختلف مستوياتها الوطنية الإقليمية والمحلية ولها دور مهم في التنمية المحلية وفي الديناميكية الإقليمية، والمؤسسات هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولنحريك عجلة التنمية واستقطاب كل ما له قيمة من المناطق المجاورة وهو وسيلة مهمة في تجسيد كل المبادرات المحلية وفي تهيئة وجودها في منطقة الدراسة تزيد في الروابط مع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الخاصة، فهي وسيلة وهدف في حد ذاته؛ لكي تلبي طموحات الأفراد في الرفع من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع وفي تحسين ظروف العيش، أما الوسيلة فهي عنصر أساسي في تشجيع والمساهمة في المبادرات المحلية والتكفل بهم. والمؤسسات تقدم للإقليم الكثير من المزايا ففي جانب التشغيل فهي تقلل من البطالة وتساهم في كسب بعض المهارات كما تساهم في التدريب والتكوين المهني وبتوفير الوظائف وتحسين الدخل، كما لها دور مباشر في تحسين رصيد صناديق الضرائب والتي ستعود بالنفع على المنطقة فهي أداة تدريبية كما إنها تسمح بانفتاح المنطقة على الخارج من خلال الانفتاح والربط بأسواق جديدة.[2]

---

[1] ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 39.

[2] ناصر، **مرجع نفسه**، 40.

3.2. القطاع الثالث :

يعبر حقيقة على الاقتصاد الاجتماعي، فهو يضم عالم الجمعيات والنقابات المهنية، وهو تعبير عن المصالح الفردية أهميته تتمثل في تجسيد المبادرات الخاصة وهو قطاع ذو وظيفة تنظيمية أكثر منه وظيفة ربحية، كما له دور مهم في تحسين جودة الحياة في الإقليم، ينظم إلى هذا النوع المنظمات غير الحكومية هدفها هو تنظيم المجتمع المدني وتحسين جودة حياة أفراد وجماعات والقطاع الثالث دوره مهم في الكشف عن المبادرات وفي التنسيق مع الممثلين في التنمية لإيجاد إجابات مهمة في التنمية المحلية .

4.2. المجتمع المدني :

السكان المقيمين هم سكان على دراية كافية بإمكانيات وعوائق المنطقة، كما أنهم على دراية كافية باحتياجات الإقليم المدروس فهو يساعد أكثر من غيره على تحديد نظام الأولويات وتحديد الاحتياجات والأكثر من ذلك فهو يستطيع تحديد مرد ودية المشاريع خصوصا إذا كان مشاركاً فيها، فاندماج المجتمع المحلي في المبادرات المحلية يجعل فرص النجاح كبيرة لتلك المشاريع من خلال ديناميكية وفعالية المبادرات محلية، فدعم السكان للمشاريع التنموية المنجزة يشعر السكان بحالة الانتماء والتضامن المحلي مع كافة الممثلين.[1]

[1] ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 40.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض مفهوم التنمية المحلية وتحليله من منظورات متعددة. وتبين لنا أن التنمية المحلية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والسياسية أيضًا. تتنوع التعاريف للتنمية المحلية وتتنوع فيها الآراء حول الأهداف والوسائل المستخدمة.

كما تطرقنا كذلك للتطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية، حيث كانت البدايات الأولى للاهتمام به في النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت تركيزات التنمية تتنوع بين التنمية الريفية والحضرية، وتطورت لتشمل مفهوم التنمية المحلية.

كما تناولنا في هذا الفصل للخصائص التنمية المحلية، فالتنمية المحلية تعتمد على الوحدوية، حيث تركز على جميع أفراد المجتمع بدلاً من فئة معينة، وتتميز بالشمولية والتكاملية، إذ تركز على جميع جوانب حياة المجتمع، كما تشجع على التشاركية وتحقيق المرونة والاستمرارية، وتتبنى اللامركزية لتعزيز استقلالية السلطة والإدارة المحلية، وتُعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع وتتطلب التفاعل مع المجتمع.

وبالنسبة لأهداف التنمية المحلية، فتتنوع بين تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتعزيز القدرات العامة للمجتمع وتحفيز المشاركة المجتمعية ودعم الإدارة المحلية والاستفادة من اللامركزية.

الفصل الثاني:

التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مراحل تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر :

بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، ومع بداية الثمانينات حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر والتي مست هيكلة الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، وبذلك يمكن تقسيم تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة التخطيط ومرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).[1]

المطلب الأول: مرحلة التخطيط (1967- 1989)

عرفت هذه الفترة اهتماما بالتنمية المحلية من خلال مجمل المخططات التنموية التي تم اعتمادها والتي ركزت على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع بصفة خاصة، وقد تم اعتماد العمل بهذه المخططات لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في حصر الإمكانات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة. واستخدام الموارد المحصورة والمنجزة أفضل استخدام ممكن. كما تسعى لتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها وقد عرفت هذه الفترة عدة مخططات هي:

---

[1] عادل انزارن، التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 16 (2017): 369.

1-1 المخطط الثلاثي (1967-1969):

وقد جاء هذا المخطط في الأساس كبرنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي وذلك لأجل تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي، وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة حيث تم إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي إذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري. [1]

وما يلاحظ على هذا المخطط الثلاثي أنه يعتبر تمرينا على التخطيط، فهو أول محاولة في مجال التخطيط وبذلك طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت يمكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة، حيث كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود فقد كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية.[2]

1-2 المخطط الرباعي الأول: (1970-1973)

حيث أن هذا المخطط لم يشر إلى سياسة واضحة للتنمية الإقليمية، إلا أنه كان هناك تدخل ضمني لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، إذ كان من أولويات هذا المخطط تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية. وقد اهتم هذا المخطط أيضا

---

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 369.

[2] انزارن، **مرجع نفسه**، 369.

بتنمية الريف وبتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى الجميع المواطنين، وتوفير فرص عمل خارج الزراعة والتوسع في إنتاج الحديد الصلب ومواد البناء، وقد تم تخصيص مبلغ ثلاثين مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط خصصت منها خمسة عشر مليار دينار لقطاع المحروقات.

ورغم أن هذا المخطط كان فرصة في إشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، إلا أن لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لم يتم إشراك النقابات والمجالس المحلية في إعداد الخطة. [1]

1-3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

وقد كان هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول حيث جاء لاستكمال البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي .

وقد شمل هذا المخطط مجموعة من العناصر وهي تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية وتطوير الهياكل القاعدية للمجتمع. واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد مخططات التنمية للبلدية وإشراك المواطنين في التنمية المحلية .[2]

فقد تم على صعيد المؤسسات إشراك مختلف اتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة

---

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 370.

[2] انزارن، **مرجع نفسه**، 370.

الجديدة، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولكن هذه المحاولة لم يكتب النجاح حيث أن إدارة المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات لها.

1-4 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أولى المخطط الخماسي الأول اهتماما بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية، وقد أكد على مجموعة من التوصيات تتبلور حول إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان .

وتنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي. وتفادي الاختلافات بين الإنجازات والهدف المحدد. كما يعمل هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات. وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة حاجات مع التنمية في التشغيل. إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقته برامج التنمية الكبيرة .

ولتجسيد هذه التوصيات فقد تم تخصيص مبلغ مائتين وخمسين مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة. [1]

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 370.

1-5 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

لقد أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية وهو يعلق أهمية كبرى على المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني ودمجه في حركة التنمية المحلية للبلدية أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية .

وقد تم تخصيص مبلغ بقيمة خمسمائة وخمسين (550) مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية. [1]

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مرحلة التخطيط لتحقيق التنمية المحلية، إلا أننا نجد أن هناك العديد من التحديات التي واجهت هذه العملية. فعلى الرغم من البرامج الضخمة التي تم تنفيذها بهدف تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، إلا أنها واجهت صعوبات عديدة.

أحد أهم هذه التحديات كان غياب الإطارات الفنية المؤهلة والمركزية الشديدة في عملية التخطيط التنموي، مما أثر سلباً على فعالية الجهود المبذولة وتنفيذ البرامج المخطط لها. كما أدى تهميش المشاركة الشعبية إلى انعدام التفاعل الفعال بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي، مما أثر على قدرة هذه البرامج على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 370.

ونتيجة لهذه العقبات، شهدت الجزائر تحولاً نحو سياسة اقتصاد السوق، حيث بدأت تتبنى استراتيجيات اقتصادية تعتمد على القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار والمبادرة الفردية كمحرك رئيسي للتنمية. هذا التحول يعكس التحديات التي واجهت عملية التخطيط للتنمية المحلية ويبرز الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990)

كانت فترة الثمانينات منعرجا حاسما في سياسة التنمية في الجزائر حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وإدارية هي :

-إعادة الهيكلة العضوية والحالية للمؤسسات الاقتصادية 1989 .

-إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.

- إصلاح إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

- إضافة لصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ورغم الصعوبات التي عرفتها الجزائر مع صدور دستور-1989 سواء من الناحية الأمنية أو السياسية- إلا أن الجزائر مع أواخر التسعينات بدأت تعرف نوعا من الاستقرار على المستوى الأمني والسياسي، وهذا ما سمح لها بانتهاج .[1]

مجموعة من البرامج التنموية، ولعل أبرز تلك البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو .

[1] عادل انزارن، **التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات**، المرجع السابق، ص 371.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي :

هو برنامج يمتد على أربع سنوات (2001-2004)، جاء بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتفعيل البرامج الاقتصادية بزيادة المشاريع وتمويلها بأموال ضخمة، حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار لهذا البرنامج، استهدفت إعادة تأهيل المنشآت القاعدية ودعم الفلاحة والتنمية القروية.

وكذلك ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وإعادة تأهيل المنشأة القاعدية التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية ويهتم هذا البرنامج بتحقيق ثلاثة محاور أساسية هي مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي . [1]

ومع أواخر سنة 2003 بلغت نسبة إنجاز المشاريع 73% و26% من المشاريع في طور الإنجاز فيما تقدر نسبة المشاريع التي ستنجز بـ (159 مشروعا)، ومن أهم نتائج هذا البرنامج نذكر :

استثمار حوالي 46 مليار دولار أمريكي من الإنفاق العمومي .

-نمو اقتصادي مستمر بمعدل 3.8 % طيلة خمس سنوات .ساهم في إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية .

[1] انزارن، **مرجع نفسه**، 372.

ويحدد برنامج الإنعاش الاقتصادي نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات بهدف التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين .

فالبرنامج يتضمن إنجاز المخططات البلدية والموجهة لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني. ويستجيب هذا البرنامج للحاجات الملموسة والتي يعبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد الجماعات الإقليمية .

ولأجل استكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتدعيمه تم إقرار برنامج دعم النمو سنة 2005، وذلك لتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية .

2- برنامج دعم النمو :

يمتد هذا البرنامج من (2005-2009)، ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية.

وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتركز أساسا في استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن شأنها أن تكمل قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي. ومواصلة تكييف الأدوات الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو إصدار نصوص تنظيمية بالإصلاح المالي والمصرفي .[1]

كما يسعى هذا البرنامج لإتباع سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع تعزيز للقدرات الوطنية. إضافة إلى أنه يهدف إلى تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 372.

والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .

إذن فهذا البرنامج يهدف إلى دعم عملية التنمية ومواصلة الإنجازات السابقة مما يحقق الفعالية والجودة مركزا على تحسين إطار الاستثمار وترقيته وعصرنة المنظومة المالية وتسوية مسألة العقار، وقد قسم هذا البرنامج إلى خمسة ملاحق، كل ملحق يتضمن برنامجا خاصا يهدف إلي تحقيق جملة من الأهداف تتلخص في خمسة برامج هي برنامج تحسين شروط الحياة (بما فيه برنامج تنمية ولايات الجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا .[1]

وبرنامج تنمية المنشآت القاعدية. وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية .

إضافة لبرنامج تنمية وعصرنة القطاع العام. وبرنامج تنمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

وفي الفترة الممتدة من 2010-2014 تم تطبيق برنامج خماسي بهدف دعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم النمو الاقتصادي)، وتم تخصيصه لتطوير البنية التحتية للبلد بهدف تحسين بيئة المؤسسة وظروف معيشة المواطنين. ولقد ساهمت هذه البرامج في الحفاظ على معدل الاستثمار في مستوى عال خاصة خلال الفترة 2008-2011 أي بمعدل يقارب 25% من الناتج المحلي الخام مما سمح بتحقيق نمو ايجابي في معظم قطاعات النشاط.

[1] انزارن، **مرجع نفسه**، 372.

وما ميز هذه البرامج التنموية تأخر انجاز المشاريع الاستثمارية فنجد في إطار ميزانية 2015-2019 تشمل من المخطط السابق غير، منجزة، وارتفعت تكلفتها من 25 إلى 30% من قيمتها الأصلية، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويله لهذه المشاريع على المداخيل النفطية التي تشهد انهيارا مقلقا. إضافة إلى أنه رغم القيمة المالية المعتبرة التي تم تخصيصها لها بفعل ارتفاع مداخل النفط، إلا أن تأثيرها خاصة على التنمية المحلية كان محدودا .[1]

وفي الأخير يمكن القول إن مسار التنمية المحلية في الجزائر عرف عدة تطورات ميزتها نجاحات وإخفاقات أو سلبيات تستدعي معالجتها، والتنمية المحلية في الجزائر تسهر على تنفيذها قانونيا الجماعات المحلية، دون إغفال دور وتأثير الفواعل غير الرسمية في تجسيد التنمية المحلية وبالتالي سأحاول من خلال المحور التالي التطرق لدور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم سياسة التنمية المحلية في الجزائر . [2]

---

[1] انزارن، **مرجع سبق ذكره**، 373.

[2] انزارن، **مرجع نفسه**، 373.

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد علها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها : [1]

1- العراقيل الاقتصادية: تتمثل في :

-قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات .

- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية .

-غياب الاستقلالية المالية في التسيير .

-اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعد انسجام هذه الأخيرة النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها .

-الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،

- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة

-عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،

---

[1] براهمي نصيرة. **ناصر عبد القادر معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 85.

*تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة .

*عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية .[1]

2- العراقيل الاجتماعية: " تتمثل في :

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية

-الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

-تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي .

3- العراقيل السياسية :

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية .

- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية " هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود

[1] براهمي، ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 86.

الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها .

– غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعني الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية .[1]

4–العراقيل الإدارية تتمثل في :

–عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لان استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تدويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز .

–عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحلين .

–سوء تسير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

---

[1] براهمي، ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 86.

النقص النوعي: على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيا باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية. فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعد الانضباط في تحسين برامج للنقية من جهة أخرى .[1]

من خلال ما سبق يمكن القول إن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها، لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى تغييرها وتجددها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي .

[1] براهمي، ناصر، **مرجع سبق ذكره**، 86.

المبحث الثالث: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر

دأبت أدبيات التنمية والفكر الاداري المعاصر على ضرورة التأسيس القاعدي لعملية التنمية، وهذا عن طريق تجذير العملية التنموية في المجتمع المحلي، والقيام بالتعبئة الاجتماعية لصالح البرامج والمخططات التنموية ضمن عملية تشاركية تؤكد على ترتيب الأولويات التنموية واستغلال الميزات التفاضلية لكل اقليم؛ فعِلم الجغرافيا الاقتصادية يوصي بضرورة التخصيص الاقليمي للمشاريع التنموية حسب ما يُتيحه كل اقليم من ميزات تفاضلية في عملية الاستغلال والاستثمار الاقتصادي، كنا أدبيات التنمية المحلية تؤكد على ضرورة تفعيل الجهود المحلية لقيادة العمليات التنموية المحلية، ومن هنا يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل دور الجماعات المحلية في رسم وتنفيذ السياسات المحلية التنموية وفقاً لما تفتضيه ضرورات ومتطلبات المجتمع المحلي .

فالتنمية المحلية هي في النهاية عملية، والعملية تحتاج الى سياسة عامة محلية، وكادر بشري مؤهل واطار تنظيمي مرن ورؤية سوسيواقتصادية تتناغم والتوجهات السياسية للدولة ؛ وهذه كلها تشكل تحديات للنظام السياسي الجزائري والتي تستدعي التجديد في الاطار العام الذي يحكم وظيفة هذه الجماعات بما يُمكّن من بعث الدينامية فى عملها ؛ وعليه يمكن القول أن تجديد عمل الجماعات المحلية يتطلب التغيير على المستويات التالية :[1]

[1] فوضيل ابراهيم الزاري، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر –قراءة للتحديات والمتطلبات، **مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع** العدد 10 (2018):155.

أولاً: على مستوى الأجهزة التنفيذية: إن تفعيل عمل الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي يتطلب تجديد الأطر الأساسية التي تضمن وجود فريق عمل محلي ذو كفاءة عالية بمسائل الاحصاء والتخطيط، وكذا يملك رؤية تنموية، كما يتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي، كما ينبغي أن يكون ذو دراية عالية بالمشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع المحلي ؛ وهذه المتطلبات تقتضي توفر متغيرين أساسين في الجهاز التنفيذي المحلي، وهما: الكفاءة العلمية، والخصوصية المحلية، حتى يتمكن هذا الجهاز من تجذير الحلول والنهوض بأعباء المجتمع المحلي وفق رؤية سوسيو اقتصادية تعمل على مشاركة الفاعلين المحليين في العملية التنمية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي :[1]

1-الكفاءة العلمية : تحتاج رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي الى عمل ميداني: يبدأ بدراسة وتجميع البيانات الخاصة ببيئة المجتمع المحلي أولاً، واحصاء الاحتياجات ثانياً، ودراسة الامكانيات ثالثاً، وتحديد متطلبات العمل ومراحلها، رابعاً، وكذا تحديد مراحل التنفيذ وآلياته خامساً، وتحديد طرق الرقابة والتقييم سادساً ؛فهذه المراحل التي تمر بها هذه العملية تحتاج الى كفاءة ادارية ذات تكوين علمي يلم بمشاكل المجتمع المحلي وقادر على استغلال الامكانيات لتلبية المتطلبات؛ ولكن كيف يتم الحصول على هذه الاطارات العلمية على المستوى الاداري؟

لا يمكن الرجوع من خلالها السؤال الى الجدال الفقهي بين من هو أجدر في تشكيل الأجهزة المحلية: المنتخب أم المعين، وإنما ينبغي التعامل برؤية معاصرة التي تراعي التغير

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 156.

الجيلي والقيمي الذي يضع الجماعات المحلية أمام تحديات صعبة، وعليه يمكن حسم هذه النقطة بضرورة وضع آليات في القانون الانتخابي يضمن وصول كفاءات علمية الى المجالس المحلية تقود الجهاز التنفيذي. فالتنمية المحلية في منظورها العملي هي القيام بالأمر بما يخدم أفراد المجتمع المحلي، وهذا يتطلب حسن ادارة المال العام واستغلال الامكانيات المحلية بالكفاءة المطلوبة بما يضع جودتها ومردوديتها العالية اقتصادياً واجتماعياً .[1]

2-**الخصوصية المحلية:** إن المبدأ الأساسي في تشكيل المجالس المحلية عبر الانتخابات، هو: أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر دراية بمشاكلهم؛ وأصبحت الانتخابات المحلية مؤشر قاعدي في الديمقراطية المحلية التي تعتبر هي الأخرى مؤشر تقييم لمدى ديمقراطية النظم السياسية؛ وعلى هذا الأساس فمن منظور نظرية الديمقراطية والتنمية يؤكد البحث على ضرورة الربط بين متغيري الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية؛ فعملية التنمية المحلية تحتاج الى سياسات تنموية، والسياسات تحتاج الى معطيات والمعطيات تحتاج الى عمل ميداني حتى يتم تحديد أولويات التنموية وكيف يمكن استغلال الجهود المحلية في بعث دينامية التنمية، فالتجارب الناجحة في الادارة المحلية (بريطانيا، الدنمارك، فرنسا ...) تؤكد على ضرورة قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية والتي من خلالها يعملون على استغلال الامكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي. [2]

---

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 157

[2] الزاري، **مرجع نفسه**، 157

ثانياً: على مستوى الرقابة: تشكل الرقابة بأشكالها المختلفة آلية مهمة في ضبط وتوجيه العمل الاداري خصوصاً على المستوى المحلي الذي يتطلب ذلك التناسق الوظيفي بين توجهات السلطة المركزية والوحدات المحلية بوجه عام. وإذا كانت الرقابة الشعبية والقضائية تحدان من الفساد فالرقابة بنظام المفتش العام (الأمبودسمان) تعتبر ذات أهمية بالغة في توجيه العمل الاداري على المستوى المحلي، وكذا ضبط التخصيصات المالية وابوابها في المالية المحلية. إذاً فالجزائر بحاجة الى تفعيل نظم الرقابة بأشكالها المختلفة؛ ولكن الرقابة الشعبية تحتاج الى الشفافية أولاً حيث تتاح للمواطن المحلي حرية الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي؛ والرقابة القضائية تتطلب استقلالية القضاء بما يجعل دور القاضي حاسماً في كل المسائل بعيداً عن التدخلات الفوقية؛ أما الرقابة بنظام المفتش العام تتطلب الأخرى ضبط الاطار الذي يعمل فيه هذا المفتش درءً للتعسف وكذا حتى يؤدي وظيفته الرقابية بالكفاءة المطلوبة؛ أما الرقابة الادارية فهي الأخرى آلية عملية حتى تضمن سير عمل الوحدات المحلية على الاطار هي العام الذي تنتهجه الدولة، إلا أنها تحتاج الى خلق مرونة في نظام الرقابة القبلية والتحديد الدقيق لممارسة الرقابة البعدية حتى لا يتعسف الاداري في حق المنتخب .[1]

تخضع إن الضامن الأساسي لمشروعية عمل الوحدات المحلية هو الرقابة بمختلف أشكالها، إلا أن الرقابة الادارية تمثل العامل الحاسم فيها، خاصة وأنها تعالج الانحرافات قبل وقوعها عملاً بمبدأ «الوصاية الادارية» كما أنها دوريتها وتراتبيتها يجعلها تضبط الأداء

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 157.

الوظيفي وفقاً للمعايير المحددة سلفاً، وإذا كانت طبيعة الرقابة لنمط توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، فإنها لا تعطي المجال أبداً للوحدات المحلية السلطة المطلقة في ممارستها لوظائفها، فمثلاً في الأسلوب الفرنسي الذي يقوم فيه أسلوب توزيع الاختصاصات على مبدأ الاطلاق» فإن الوصاية الادارية التي تمارس من طرف المحافظ» تبقى العامل الأساسي في توجيه الوظائف الأساسية لعمل البلدية أما في الأسلوب البريطاني الذي يقوم على مبدأ «الحصر » فتبقى الرقابة وفقاً للتفتيش الدوري للسياسات المحلية ونفقاتها المالية العامل الحاسم في ضبط أداء الوحدات المحلية، ومن هنا يمكن القول أن الادارة المحلية حتى في الديمقراطيات المعاصرة تبقى خاضعة لذلك النمط من الرقابة الذي يضبط التوازن والتناغم الوظيفي بين السلطة المركزية والادارة المحلية، وما على الجزائر الا اجراء اصلاحات تخلق المرونة وتحد من التعسف في نظام الرقابة القائم حالياً .[1]

ثالثاً: على مستوى الاختصاصات الوظيفية: يشكل التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية للوحدات المحلية أهمية بالغة في تحميل المندوبين المحليين مسؤولياتهم الوظيفية، ووضعهم في واجهة العمل الميداني المحلي وأمام الاختبار الجماهيري؛ ولكن بالمقابل يتطلب هذا اعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة المحلية المنتخبة بما يمكنها من رسم سياسات محلية تنموية قادرة على استغلال كافة الفرص التي يتيحها الإقليم؛ فالتنمية عملية جذرية معقدة

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 158.

تحتاج الى رجل ميدان يتمتع بصلاحيات تمكنه من استغلال كل ما يدفع مسيرة التنمية المحلية .[1]

رابعاً: على مستوى مالية الجماعات المحلية: ترجع كفاءة الجماعات المحلية الى مدى قدرتها على توفير متطلباتها المالية ذاتياً، فكلما كانت قادرة على توفير موارد مالية لتشجيع الاستثمار المحلي وتقديم الخدمات العمومية للمواطن زادت درجة كفاءتها ؛ وعليه ينبغي احداث مصلحة داخلية مختصة في الجانب المالي تقدم استشارات خاصة بالجباية المحلية وكيفية تطويرها، كما أنه ينبغي على البلديات توفير المرافق الضرورية التي تخدم الاقتصاد المحلي وتوفر عائدات مالية؛ إلا أن هذا كله يتطلب اصلاح اداري يعمل على تعميق اللامركزية والأخذ بمبدأ اللامركزية المالية بما يوفر اطار قانوني ملائم تعمل فيه الاجهزة المحلية لتوفير عائداتها المالية .[2]

إذن اللامركزية المالية ضرورة أساسية لتوفير المجالس المحلية على ميزانيتها الخاصة؛ وعليه ينبغي توفير اطار قانوني مناسب يعمل فيه المسؤولون التنفيذيون على رسم السياسة المحلية لمدة سنة، ثم تحديد العائدات المالية اللازمة لتنفيذها، ومنه تحديد من أين يتم الحصول على هذه الموارد المالية، وهذا عن طريق تحديد المصادر الذاتية والأخرى المتعلقة بهبات السلطة المركزية خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة؛ وفي إطار تحديد المصادر المالية الذاتية بإمكان المجالس المحلية أن تستغل كل امكانياتها المادية وصلاحياتها الوظيفية في

---

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 158.

[2] الزاري، **مرجع نفسه**، 159.

عملية تحصيل الموارد المالية، وهذا هو المفهوم العميق للامركزية المالية التي تفتقر اليه الجماعات المحلية الجزائرية اليوم.[1]

[1] الزاري، **مرجع سبق ذكره**، 159.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء عل تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر عبر العقود، من التخطيط المركزي إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كذلك تم في هذا الفصل التطرق الى معوقات التنمية المحلية في الجزائر، حيث تضمنت مجموعة متنوعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، أشار الفصل إلى نقص الموارد الطبيعية وضعف البنية التحتية، والاعتماد الشديد على التمويل من الحكومة المركزية. بالنسبة للجوانب الاجتماعية، تم التركيز على مشاكل الفقر والانفجار السكاني ونقص التعليم والتدريب. وفي الناحية السياسية، أُشير إلى سيطرة المركزية وغياب اللامركزية، مما يعيق دور التنمية المحلية. أخيرًا، في الجانب الإداري، تم التركيز على عدم التجسيد الفعلي للديمقراطية المحلية ونقص الكفاءة الإدارية. هذه المعوقات تشكل تحديات كبيرة للتنمية المحلية في البلاد، وتتطلب إجراءات جادة لتحسين الأداء في هذه الجوانب.

كما استعرضنا في هذا الفصل متطلبات التنمية المحلية في الجزائر، حيث يبرز أهمية تشجيع التنمية من خلال الجهود المحلية والتعاون الاجتماعي، وأهمية توفير كوادر محلية مؤهلة وصلاحية محلية لتولي القيادة في العمليات التنموية، كما يتحدث عن ضرورة وجود آليات فعالة للرقابة والشفافية في إدارة المشاريع المحلية وتوفير الموارد المالية اللازمة، يختتم

بتأكيد على أهمية تعزيز اللامركزية المالية وتوفير إطار قانوني مناسب لدعم الجماعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية.

الفصل الثالث:

الفواعل الجديدة ودورها فالتنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثالث: الفواعل الجديدة ودورها فالتنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

أولا: تعريف القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع الدول خاصة الدول النامية من خلال دوره الفعال في جميع الميادين ولقد اختلف الدارسون والباحثين في إعطاء مفهم موحد له وفي ما يلي بعض التعريفات له :

يعرف **فتح الله ولعلو** القطاع الخاص بأنه عبارة عن وجود ملكية وسائل للإنتاج في يد فردٍ واحدا وعددٍ من الأفراد داخل إطار الشركة، ويتحمل مالك الرأسمال نتائج نشاط المشروع". **أما سامي عفيف** فيعرفه بأنه: " القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة؛ وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن". [1]

وهو ما يتفق تماما مع تعريف **ضياء مجيد الموسوي** " تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام فالقطاع الخاص يمثل ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها من جانب الأفراد والمنظمات التي لا تمثل جزءا من الحكومة، ويتوجه القطاع الخاص أساسا

---

[1] ليليا بن صويلح، "قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**، العدد 08 (2012)، **ص**69.

نحو تحقيق الأرباح، ومن ثم لا تشكل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة ووكالات المعونة الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة إلى الربح جزءا من القطاع الخاص". [1]

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]

ومن هذه التعاريف يمكن القول إن القطاع الخاص يُفهم على أنه جهة اقتصادية تتميز بالملكية الفردية أو الجماعية لوسائل الإنتاج والتشغيل، وتتمثل مسؤولية تحقيق الأرباح وإدارة الأعمال في يد الأفراد ووحدات العمل داخل الشركة. ويُركز على دور الآليات السوقية في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو تحقيق أقصى قدر من الربح، دون الإهمال للاعتبارات الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية التي تكون عادةً مسؤولية القطاع العام.

ثانيا: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، فمن اهم خصائصه نذكر ما يلي:[3]

---

[1] ليليا بن صويلح، **مرجع نفسه**، 70.

[2] خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، **مجلة الباحث** العدد 09 (2011): 205.

[3] شهرة عدسية، زكريا جرفي، انفال نسيب، "دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر لفترة (2018/1995)"، **مجلة العلوم الإنسانية** 20 العدد 02 (2020): 481.

– السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة .

–القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة .

يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته .

–تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها .

–يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية .

–توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض فيعدد العمال مما يخفض إنتاجيته .

–يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف، إذ أن هدف المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية. حيث يساعد هذا الوضوح المسؤولين على إعداد برامجهم بدقة أكثر، الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة التي تتميز بالاستقلالية في هذا القطاع .

المطلب الثاني: القطاع الخاص في الجزائر والهيئات الداعمة له

أولا: تطور القطاع الخاص في الجزائر والتشريعات المنضمة له

1. فترة الستينات والسبعينات: إن الاختيار الأيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال والذي انتهجت فيه سياسة اقتصادية مبنية على أسس اشتراكية جعلها تهمش القطاع الخاص ولم تمنح له دور في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمكن اعتبار القانون 63/277 أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة، لكن هذا القانون لم يجد له نفاذ بسبب نظرة الريبة للقطاع الخاص، ليعدله الأمر 66/284 والذي جاء لسد الثغرات في القانون السابق وهو القانون الذي حدد مجال تدخل القطاع الخاص الوطني والاجنبي في قطاعات الصناعة والسياحة دون غيرها من القطاعات الأخرى، لتصطدم هذه القوانين بدستور 1976 والذي ينص في مادته 13 أنه يشكل تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج قاعدة أساسية للاشتراكية وتمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الاجتماعية، وعلى العموم في سنوات الستينات والسبعينيات لم يحرز القطاع الخاص أي تقدم ملحوظ[1] .

2. فترة الثمانيات: تعتبر فترة الثمانينات الانطلاقة لاستقلالية المؤسسات ومرحلة التوجه الفعلي نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه واللجوء إلى الخوصصة كحل للأزمات الاقتصادية، ويمكن القول أن بوادر الخوصصة ظهرت بصدور قانون 81/01 والمتضمن التنازل على الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني أو

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، "تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية** 06 العدد01 (2020): 283.

التجاري أو الحرفي التابع للدولة والجماعات المحلية، ليتم تعديله بموجب القانون 86/03 والذي وسع دائرة التنازل لتشمل عديد صيغ الأملاك العقارية المتنازل عنها 23 ، ليتم تعزيزه بقانون 86/13 والذي ينص في مادته 03 مكرر أنه يندرج انشاء الشركات المختلطة الاقتصاد الوطني في اطار المخطط الوطني للتنمية ، وقد أرخت سنة 1988 في الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 13 جانفي 1988 العديد من القوانين التي شكلت الإرادة الحقيقة للإصلاحات والتي أهمها القانون 88/ 01 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون 88/02 المتعلق بالتخطيط، والقانون 88/03 المتعلق بصناديق المساهمة والقانون 88/04 والذي يعدل ويتمم الأمر 75/59 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وبعد التعديل الدستوري بتاريخ 23 فبراير 1989 والذي يحمل في نصوصه التحول نحو الاقتصاد الحر وجملة الإصلاحات الهيكلية الواسعة النطاق والموقع عليه مع المؤسسات المالية العالمية تحديدا مع صندوق النقد والبنك الدوليين وقد كان الهدف الرئيسي منه توفير مناخ للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي . [1]

3.فترة التسعينات: شكلت هذه الفترة مرحلة الشروع الفعلي في عملية الخوصصة بوضع الأطر القانونية وتحديد أليات تنفيذها، والتي بدأت بقانون 90/10 قانون النقد والقرض والمتضمن استقلالية البنك المركزي وإنشاء سوق مالي وتفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية ، ليعقبه قانون 93/12 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، **مرجع نفسه**، 283.

يحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية، وقد عدل القانون 94/08 في مادته 24 أحكام المادة 20 من القانون 88/01 والتي سمحت لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها للخواص في حدود 2849، ليتم التخلي عن هذه النسبة في الأمر 95/22 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ومنه تكون المؤسسات خاصة بنسبة كلية ، ليعدل ويتمم بالأمر 97/12 والقاضي بتوسيع نشاط المؤسسات الخاصة وضمان إصلاحها وتسييرها، وتتوسع الخوصصة في هذه الفترة لتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي.[1]

4. الفترة من 2000 إلى يومنا هذا: بدأت هذه الفترة بعدة قوانين وإصلاحات كان لها دور كبير في تطوير القطاع الخاص وتأهيله للدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان الأمر 01/03 والمتعلق بتطوير الاستثمار والقاضي في المادة 06 منه بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار مهمتها الأساسية في تسهيل عمليات الاستثمار خصوصا للقطاع الخاص " ، وعدل وتمم بالأمر 06/08 في مادته 04 بإعطاء الحرية التامة والحماية القانونية وكل الضمانات مراعاة التشريعات والتنظيمات بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات والامتيازات الجبائية، ليتبع بالقانون 16/09 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي حمل في طياته جملة من التعزيزات للاستثمار تمثلت تحفيزات جبائية واعفاءات من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص ، والمرسوم التنفيذي 17/100 ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 06/356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، **مرجع سبق ذكره**، 284.

وسيرها ، وكلها قوانين وإجراءات جاءت لإعطاء القطاع الخاص المكانة التي تليق به في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

ثانيا: الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر

هناك عدة هيئات ومؤسسات تُعنى بدعم وتعزيز القطاع الخاص، وتسهم في توفير البيئة الملائمة لنموه وتطوره. ومن اهم الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر نجد:

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 25 جوان 1996 ، وتمنح هذه الوكالة الوطنية لدعم الشباب مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمؤسسات وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم أهمها : الاعانات المالية كالقروض بدون فائدة أو تخفيض نسبة الفائدة أو من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال .[2]

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كانت تعرف هذه الوكالة بوكالة ترقية الاستثمار ودعمهاAPSI والتي تأسست بمقتضى المرسوم 12-93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار: ترقية الاستثمارات وتطويرها متابعتها ، واستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم ، وتسهيل القيام

---

[1] سعد مقص، لعلا رمضاني، **مرجع نفسه**، 284.

[2] ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، "**القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة العدد 03 (2017): 92.

بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمة الشبابيك الوحيدة اللامركزية تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .[1]

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373 02 المؤرخ في – نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية. [2]

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر

1.دور القطاع الخاص في التشغيل على المستوى المحلي:

نلاحظ أن القطاع العام وحتى سنة 2004 كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وفي حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن منذ سنة 2005 وحتى الان أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل بمتوسط 62.42% وأصبح القطاع العام لا

[1] ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، **مرجع نفسه**، 92.

[2] ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، **مرجع نفسه**، 93.

يشغل أكثر من 40 ، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص، كما أن العمالة في القطاع العام جزء كبير منها هم أصحاب عمل مؤقتين.[1]

ولقد أصبح القطاع الخاص الممول الأساسي لسوق التشغيل على مستوى الوطن بنسبة 58,8 %من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة .وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط يهيمن عليها قطاعي التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من النصف أي بنسبة 59,8% من مجموع الناشطين متبوعا بقطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,6%% والفلاحة بنسبة 10,6 %. [2]

2. **دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي:** ان التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد تجارب القطاع العام في مجال تطوير وتسيير البنية التحتية، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية دور القطاع الخاص في هذا المجال، ويظهر ذلك من خلال المشاريع الضخمة التي أسندت للقطاع الخاص في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والسكن، من أجل تفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية . [3]

---

[1] شهرة عدسية، زكريا جرفي، انفال نسيب، **مرجع سبق ذكره**، 487.

[2] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة–حالة–الجزائر"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، العدد 10 (2016):251.

[3] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **مرجع سبق ذكره**، 249، 248.

تتميز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بإمكانية هذا القطاع في توفير مصادر جديدة للأموال، انخفاض فترة تطوير المشاريع وانخفاض تكاليف التطوير، تحسين في كفاءة تشغيل المشاريع والاستجابة لاحتياجات المستهلكين بالإضافة إلى التسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر إيرادات جديدة الدولة. للنجاح وهناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص، يقضي بعضها بتحويل ملكية الأصول وبعضها باحتفاظ الدولة بالملكية، ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع، فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص واسع بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع. [1]

3. **مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي** يعتبر الناتج المحلي الخام المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي وهذا كانعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد واليات السوق. [2]

لقد عرفت القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر نموا متواصلا إذ ارتفعت من 1430 مليار دينار سنة 2000 لتتجاوز 7200 مليار دينار سنة 2013. فقد أخذت حصة القطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة في التزايد من سنة لأخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والداعي إلى

---

[1] سنوسي علي، "عماري فاطمة الزهرة، "**كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية**" الملتقى الدولي الثالث استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف الجزائر يومي 5 و6 نوفمبر 2017، 6

[2] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **مرجع سبق ذكره**، 245، 244.

انسحاب الدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات. كما لعب دورا هاما الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخيرة. [1]

[1] لعتر كريمة، "**دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة حالة الجزائر**"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر03، 2016)53.

المبحث الثاني: المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

تتنوع أشكال المشاركة الاجتماعية والسياسية من التفاعلات اليومية في المجتمعات الصغيرة إلى المشاركة الفعّالة في الشأن العام على المستوى الوطني والدولي. يعتبر المجتمع المدني محورًا رئيسيًا في بناء وتطوير المجتمعات الحديثة، حيث يُفهم على أنه الشبكة الواسعة من المؤسسات والجمعيات والهيئات غير الحكومية التي تعمل بشكل مستقل عن السلطة الحكومية، مسعى لتحقيق الخير العام وتمثيل مصالح المواطنين. في هذا السياق، سنقوم بتعريف المجتمع المدني وفهم خصائصه الجوهرية.

أولا: تعريف المجتمع المدني

لقد استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي من قبل المدرسة الكلاسيكية خلال فترة النهضة الأوروبية حتى القرن الثامن عشر، وهذا للتعبير على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الافراد وأفرز الدولة ، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معاً، لذا فالمجتمع المدني كان يعني في البداية ذلك المجتمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة (القطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ومن ثم فهو يعني ذلك المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، كما أنه مجتمع الأحرار المستقلين وبالتالي فالمجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا

التبعية والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية ، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين .[1]

وأما في الفكر الغربي الحديث، فيرى **هيغل فريديريك** ان المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، ولم يجعل هيغل المجتمع المدني شرطاً للحرية وإطاراء طبيعياً لها. وهو يتشكل من أفراد لا يهتمون سوى بمصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية. وعلى هذا فالمجتمع المدني عند **هيغل** هو مجتمع الحاجة والأنانية، وهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، أي أن المجتمع المدني عند هيغل يضم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية وكذلك الادارة والقضاء ودائرة الشرطة "

أما مفهوم المجتمع المدني عند **ماركس** فهو يرى مجالاً للصراع الطبقي بين الطبقات المتعارضة المصالح، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ، ويحدد المستوى السياسي بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية للرأسمالية ويتطابق المجتمع المدني إذن المعالم العريضة مع البنية التحتية المتمثلة أساسا في الاقتصاد .وأما الفيلسوف الايطالي **انطونيو غرامشي**، فهو ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية هذه البنية تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، الأول وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه أي أن مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي ليس مجالاً للتنافس الاقتصادي بل مجالاً للتنافس الايديولوجي. [2]

---

[1] حميطوش يسوف، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة الفكر**، العدد 12(2015): 410.

[2] حميطوش، مرجع **سبق ذكره**، 411.

ويجمع الكثير من المفكرين على أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها ، أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في الاتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغـراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.[1]

ثانيا: خصائص المجتمع المدني

تشير الدراسات الأكاديمية والبحوث التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني إلى توافق واسع مع الخصائص التي قدمها صمويل هانتنغتون "Samuel Huntington"، والتي حددها في أربعة خصائص أساسية ينبغي أن تتوفر في المجتمع المدني.

أ/ القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في :

1. **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

[1] مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 01 العدد 36 (2018):284.

2. التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

3. التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة .[1]

ب/ الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية :

1. الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية

2. **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة .[2]

ج/ التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى .

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"(رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011)، 19.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، 19.

د – التجانس في مقابل الانقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

تظهر الخصائص التي قدمها صموئيل هانتغتون حول المجتمع المدني أن هذا الجانب الهام من الحياة الاجتماعية يتطلب قدرًا كبيرًا من التكيف والاستقلالية والتنظيم والتجانس لتحقيق دور فعّال في التنمية المحلية. على سبيل المثال، القدرة على التكيف تعزز من استمرارية المؤسسات المدنية وتمكنها من مواكبة التطورات البيئية، في حين يعزز الاستقلالية من قدرتها على تحقيق أهدافها دون تدخل خارجي. وفيما يتعلق بالتعقد والتجانس، فإن وجود هياكل تنظيمية متعددة الأطراف يمكن أن يسهم في تعزيز قدرة المجتمع المدني على تحقيق التوازن وحل النزاعات بطرق سلمية.[1]

المطلب الثاني: المكانة القانونية والدستورية للمجتمع المدني في الجزائر

يتطلب تعزيز المجتمع المدني إقرار آليات وقوانين تضمن حرية التعبير والتنظيم، وتنظم تنفيذ واجباته بشكل رسمي وقانوني. يبرز أهمية استكشاف الإطار القانوني المنظم للمجتمع المدني في الجزائر، حيث يتعين التطرق إلى الوضع القانوني والدستوري، وتحليل دوره في دستور عام 1996 الذي يعد تعديلاً وتحسينًا للدستور السابق لعام 1989. يُعَدُّ

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، 20.

إعطاء الحركة الجمعوية مكانة بارزة كأحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني في الجزائر من بين أهم التحديات التي يواجهها المجتمع في هذا السياق. [1]

1 – المجتمع المدني ومكانته في دستور 1996 :

يعتبر دستور 1996 الساري المفعول الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات ، فوجود نظام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيدا عن رقابة السلطة أو تدخلها والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي حيث تقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويشل نشاطهم الخاص في تشكيل مؤسساتهم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني، إن أول ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996 هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني وجعله يحتوي على حيز ينبئ بالتغير من أجل التطور فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدستور السابق وقد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية فتم تبني التعددية الحزبية في المادة 42 التي نصت صراحة على " أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون (دستور الجمهورية الجزائرية 1996 . كما أن دستور 1996 لم يكتفي بإنشاء" الحركة الجمعوية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا منها أي

[1] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 08 (2016):120.

الدولة بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد ويبقى هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به، إن هذا التدخل السرطاني المتضخم والمفرط للدولة في الحياة الاجتماعية وهيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها وأدواتها على الواقع المجتمعي يجعل المجتمع المدني محدود الأداء والفاعلية حتى في ظل توفر الإطار القانوني والدستوري . [1]

2-المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية 2012 :

حظي المجتمع المدني بمكانة كبيرة في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية التي قامت بها الدولة الجزائرية بهدف تفعيل دور العمل الجمعوي في سبيل تطوير المجتمع المحلي والنهوض به ودفع عجلة التنمية المحلية بفسح المجال للأفراد بتكوين جمعيات متنوعة في كل المجالات من أجل نشر ثقافة الحوار والتشاور بين المواطنين وممثلهم في المجالس المحلية بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية. إذ فسح هذا القانون للجمعيات بالقيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع أهدافها ، كما يمكنها الحصول على الهبات والإعانات طبقا للتشريع المعمول به حيث يخصص لها نسبة 3% من قبل البلدية – إذا جمعية محلية – كما يمكن للجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية

[1] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع سبق ذكره**، 120.

تنشد الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية، بالإضافة أن لها إمكانية التعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية منظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف ويخضع هذا التعاون إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة . [1]

المطلب الثالث: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أصبح من الممكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا حيويًا على جميع الجبهات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تتعاون كشريك أساسي في جهود البناء والتنمية. تسهم الجمعيات المحلية والوطنية بشكل فعّال في تعزيز عمليات التنمية المحلية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والمشاريع في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

1- المساهمة الاجتماعية: يعرف الوضع الاجتماعي حالة من الانتعاش والتحسن في السنوات الأخيرة الماضية مقارنة مع ما قبلها من سنوات، وذلك راجع بالأساس إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في هذا الإطار، حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الاجتماعية المحلية كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والاعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون إضافة إلى الأنشطة. [2]

المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين، ويمكن إيجاز أهم إسهامات المجتمع المدني فيما يلي:

---

[1] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع سبق ذكره**، 120.

[2] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع نفسه**، 121.

-العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60 من قبل تنظيمات المجتمع المدني.

-تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية .

-العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم

-في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع[1]

2- المساهمة الاقتصادية: إن الحديث عن مساهمات المجتمع المدني المحلي في التنمية المحلية يشهد منذ السنوات القليلة الماضية زخما وتطورا ملحوظا، فبالإضافة إلى الجمعيات المحلية نجد الدور الكبير للاتحادات والنقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، لما لها من دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائها هم المحرك الأساسي لها ، لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها البلديات تستعين فيها بآراء وتوجيهات من هذه الاتحادات كما أنها تستعين بآراء الجمعيات المحلية خاصة إذا تعلق

[1] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع سبق ذكره**، 121.

الأمر بتنمية وترقية منطقة معينة، وإضافة للاستشارة نلاحظ أن هناك مساهمة ميدانية فعلية تقوم بها الجمعيات المحلية على مختلف أنواعها في مجال تنمية محيط العيش . [1]

-3-**المساهمة السياسية** : بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعي السياسي، وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفى التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة والملاحظ أن النقابات المهنية تؤدى هذه الأدوار بشكل أكبر نسبيا تليها الجمعيات الوطنية ثم الجمعيات بأنواعها المختلفة والتي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية . [2]

---

[1] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع سبق ذكره**، 122.

[2] مجدوب عبد المومن، هماش لمين، **مرجع نفسه**، 122.

المبحث الثالث: الاستثمار ودوره في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية :[1]

1. نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

2. من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها

[1] منصوري زين، "واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** العدد 2: 128.

3. أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة .[1]

المطلب الثاني: دور الاستثمار في التنمية المحلية في الجزائر

الاستثمار في الجزائر يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المحلية، وهو عامل أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وهذا من خلال المؤسسات والهيئات الداعمة والمحفزة له والمتمثلة في ما يلي:

1. المجلس الوطني للاستثمار(CNI) :

يعتبر المجلس جهاز استراتيجي هام لدعم وتطوي الاستثمار، كونه يشكل الإطار الحكومي لصياغة ومناقشة السياسة الوطنية للاستثمار والتي من شأنها إدخال المزيد من الانسجام على قرارات السلطات العمومية في مجال تحقيق المزيد من الاستثمارات وإزالة العوائق التي تعترضه فالمجلس الوطني للاستثمار استحدث بموجب الأمر 01/03 ، مقره لدى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار يتولى رئاسة المجلس رئيس الحكومة، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات التالية الجماعات المحلية المالية ترقية الاستثمارات التجارة الصناعة

[1] منصوري زين، **مرجع سبق ذكره**، 129.

السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهيئة الإقليم والبيئة، وتتمحور مهام المجلس الوطني للاستثمار حول : [1]

–يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها ، يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار، يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية؛ يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا يعدلها؛ يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومعالجة كل مسألة تتعلق بتطوير الاستثمار؛ يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛ يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها .[2]

2. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) : بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها تم انشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/165 المؤرخ في 03/05/2005 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، "اليات وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر"، **مجلة منارة للدراسات الاقتصادية** العدد 2 (2017):7.

[2] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 8.

عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات بميزانية قدرت بـ 386 مليار دولار لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية. وتتمثل مهامها تنفيذ استراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته حسن سيره؛ تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط؛ إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

3. الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار ANIREF) :

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري استنادا إلى المرسوم تنفيذي رقم 11907 المؤرخ في 23 أفريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للقواعد المطبقة على الادارة في مع الدولة، وتعد تاجرا في تعاملها مع الغير

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 8.

وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار، ومقرها في مدينة الجزائر ويمكن لها أن تنشئ هياكل محلية على مستوى التراب الوطني، تتمثل مهامها في ما يلي : [1]

تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛ تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وانشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات؛ تنظيم عمليات بيع العقار .ويسير الوكالة مجلس إدارة ويديرها مدير عام ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهتمة، في حين إن المدير العام يتم تعيينه بمرسوم رئاسي. ينفذ توجهات المجلس، ومداولاته، ويتمتع في هذا الإطار بأوسع السلطات من أجل ضمان الادارة والتسيير الاداري والتقني والمالي للوكالة وبعد نهاية كل سنة مالية يقدم تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بحصائل وجداول حسابات النتائج ويرسلها إلى السلطة الوصية بعد مداولة المجلس ويضمن ارسالها لوزارة المالية. : [2]

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) : تجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومحاولة لاستقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار خلال سنة 2001 تزويدهم بكافة المعطيات الخاصة بالمحيط الاقتصادي لمناخ الاستثمار .

---

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 9.

[2] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع نفسه**، 10.

تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي انشاها المشرع بموجب المادة 6 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001، تتوفر على مقر مركزي بالجزائر العاصمة وهياكل غير مركزية على المستوى الداخلي . ويحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم.

أما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي 10017 على أنه يتشكل مجلس الإدارة من ممثل السلطة الوصية (رئيسا)، ممثل من الوزارات المعنية (الداخلية والجماعات المحلية الشؤون الخارجية المالية، الصناعة السياحة، الفلاحة، غرفة التجارة والصناعة، على أنه يتم إدارة الوكالة من طرق مدير العام للوكالة أمانة مجلس إدارة أما من حيث الصلاحيات نجد أن المشرع أعاد تنظيم الصلاحيات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المؤرخ في 05 مارس 2017 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 35606 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الذي كلف الوكالة بتسجيل الاستثمارات وترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج، وترقية الفرص والإمكانات الإقليمية تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، بالإضافة إلى دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز، الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال من خلال التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج، وكذا تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد

الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها .: [1]

5. الشباك الوحيد Guichet unique) : هو تابع للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بموجب المادة 23 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 يقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية التي لها علاقة بإقامة المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تسهيل اتمام عمليات الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المستثمرين تم استحدث هياكل لامركزية جهوية على المستوى المحلي حتى يتأكد الشباك بالاتصال بالإدارات والهيئات المعنية قصد تبسيط تخفيف وتسهيل كل الإجراءات المتعلقة بالتأسيس للمؤسسات وانجاز المشاريع بشكل غير مركزي على مستوى الولايات المعنية. وحسب قانون 16/09/ فقد تم انشاء لدى الشباك الوحيد اللامركزي أربعة مراكز لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا انجاز المشاريع متمثلة:[2]

-مركز التسيير : يتكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة للاستثمارات؛

-مركز استفتاء الإجراءات: يتكلف بتقديم الخدمات المرتبطة باجراءات انشاء المؤسسات؛

-مركز الدعم لإنشاء المؤسسات : يتكلف بمساعدة ودعم وانشاء وتطوير المؤسسات؛

-مركز الترقية الإقليمية : يتكلف بضمان ترقية الفرص الامكانات المحلية .

---

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 11.

[2] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع نفسه**، 11.

ولقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2002-2016 وصلت إلى هذا 63804 مشروع بقيمة 12800834 مليون دج، وأدت إلى خلق 1138412 منصب شغل، ويرجع التطور إلى تقديم الجزائر لمجموعة من الامتيازات والحوافز والضمانات للمستثمرين ومن أهمها :[1]

تتكفل الدولة بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

*الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة 05 سنوات مع منح تخفيض قدره 3 بالمئة من نسبة الفائدة لبعض الفروع الصناعية الصناعات الكهرومنزلية، الصيدلانية، التكنولوجيا المتقدمة ...)؛

بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة، يتم إعفاءها من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل اخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛ والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل التصدير؛ الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير .

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 12.

هذا الأمر يوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة انتعاش مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني أين يلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر ب62520 مشروع وبنسبة 98 بالمئة بقيمة مالية تصل إلى 56.95 بالمئة لاستحداث 84.67 بالمئة منصب شغل في المقابل يساهم القطاع العام بحوالي 1177 مشروعا فقط، وبقيمة مالية نقدر بنحو 33.74 بالمئة لاستحداث ما يقارب 11.07 بالمئة منصب شغل، ليعرف القطاع المختلط مساهمة بإنجاز حوالي 107 مشروع وبقيمة مالية تمثل 9.31 بالمئة لخلق 4.26 بالمئة عمالة. [1]

6. الصندوق الوطنى للاستثمار: تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 هدف إلى تمويل تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز تمويل البنوك المحلية للمشاريع الكبرى. ويقوم بدعم جميع أنواع المشاريع التي تقررها الدولة سواء كانت المشاريع الاقتصادية في القطاع العام أو القطاع الخاص التي تشارك للإحلال محل الواردات من السلع والخدمات وزيادة الصادرات خارج المحروقات وتمويل التجهيزات العمومية من قبل السوق، لتحل محل الميزانية العامة للدولة، ويكون تدخل الصندوق الوطني للاستثمار في شكل قروض مباشرة، والتمويل المشترك مع المصارف أو من خلال المشاركة في رأس المال.

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 13.

وحسب الاحصائيات فقد واصل الصندوق في المساهمة في تمويل الاقتصاد عن طريق نشاطاته في تمويل القطاعات المنتجة وتسيير عمليات التجهيز العمومي .[1]

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 13.

خلاصة الفصل:

ولقد حاولنا في هذا الفصل الى استعراض مفهوم القطاع الخاص، الذي هو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يشمل ملكية وسائل الإنتاج للأفراد أو الشركات، ويهدف إلى تحقيق الأرباح بوسائل السوق، يتميز بالسرعة والديناميكية والكفاءة مقارنة بالقطاع العام، ويعتمد على أساليب وتكنولوجيا إدارية حديثة.

كما تطرقنا في هذا الفصل الى القطاع الخاص في الجزائر والهيئات الداعمة له، حيث شهدت الجزائر تطورًا في دور القطاع الخاص باتجاه الاقتصاد الحر وتخليه عن الاقتصاد الاشتراكي، وتبنت الحكومة العديد من القوانين والإصلاحات لتعزيز دور القطاع الخاص، وأسست هيئات داعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وكذلك من خلا هذا الفصل حاولنا ابراز دور القطاع الخاص حيث لعب دورًا رئيسيًا في تشغيل العمالة المحلية، وأصبح الممول الرئيسي لسوق العمل، وشارك القطاع الخاص بفعالية في تطوير البنية التحتية المحلية، مما ساهم في تحسين كفاءة الخدمات وتوفير مصادر جديدة للدخل للدولة.

كما تطرقنا في هذا الفصل على مفهوم المجتمع المدني، مع تحليل لمفهومه في الفكر الغربي التقليدي، بما في ذلك الرؤى الفلسفية لفريديريك هيغل وكارل ماركس وأنطونيو

غرامشي. كما يتطرق إلى خصائص المجتمع المدني، مثل قدرته على التكيف والاستقلال والتنظيم والتجانس.

وكذلك ابراز المكانة القانونية والدستورية للمجتمع المدني في الجزائر، مع التركيز على الإطار القانوني الذي ينظم عمل المجتمع المدني ودوره في الدستور الجزائري ، حيث يسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق المواطنين والحريات.

كما حاولنا إبراز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، من خلال دوره في المساهمة الاجتماعية والاقتصادية. تبرز مساهمات المجتمع المدني في مجالات متنوعة مثل محاربة الفقر والأمية، وتقديم الخدمات الصحية والتدريب والتأهيل، ودعم الشباب وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية.

وكذلك تطرقنا الى الاستثمار في الجزائر ودوره في التنمية المحلية: تحسنت تجربة البلاد في تشريع وتنظيم الاستثمارات بعد اتباعها سياسات الإصلاح الاقتصادي توجهت السياسات الاستثمارية نحو تشجيع المشاريع الخالقة للوظائف وتحفيز الاستثمار في القطاعات مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه المذكرة التي تناولت التنمية المحلية في الجزائر من خلال قراءة دور الفواعل الجديدة مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والاستثمار، يتضح أن هذه الفواعل تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. لقد أبرزت الدراسة أن:

-القطاع الخاص: يمتلك قدرات هائلة في دفع عجلة التنمية من خلال الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي. والمساهمة في تحسين البنية التحتية على المستوى المحلي يظل التعاون بين القطاعين العام والخاص ضرورة ملحة لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

- المجتمع المدني: يلعب دورًا حيويًا في تعزيز المشاركة المجتمعية وتعبئة الموارد المحلية. إن إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار يمكن أن يعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن أن تكون التنمية مستجيبة لاحتياجات السكان المحليين.

-الاستثمار: يمثل الاستثمار، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية. تتطلب البيئة الاستثمارية في الجزائر تحسينات في الإطار القانوني والإداري لجذب المزيد من الاستثمارات التي تساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.

توصيات:

1. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: ينبغي تطوير سياسات تشجع على إقامة شراكات مستدامة بين القطاعين لدعم مشاريع التنمية المحلية.

2. تمكين المجتمع المدني: تقديم الدعم الفني والمالي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرتها على المشاركة الفعالة في التنمية المحلية.

3. تحسين مناخ الاستثمار: تبني إصلاحات تشريعية وإدارية لجذب الاستثمارات، مع التركيز على توفير بيئة استثمارية مستقرة وشفافة.

في الختام، تُظهر الدراسة أن التنمية المحلية في الجزائر لا يمكن أن تتحقق بشكل فعّال إلا من خلال تضافر جهود كافة الفواعل الجديدة، مع ضرورة وجود رؤية استراتيجية مشتركة تجمع بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع.

قائمة المراجع

والمصادر:

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

1) عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مصر، مكتب الآداب،2004.

2) محمود احمد درويش، "**مناهج البحث في العلوم الإنسانية**"، مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع.

3) فؤاد غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

2) المجلات:

1) عادل إنزارن، "التنمية المحلية في الجزائر"، دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 16، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، – (2017).

2) مجدوب عبد المؤمن وهماش لمين،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 08، (2016).

3) هشام مصطفى محمد سالم الجمل، " الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا** العدد 30 جزء4 (2016).

4) مهداوي غزيل، تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01 (2021).

5) طالب حسين سهام. يعقوب محمد، **الإطار** المفاهيم للتنمية المحلية، **مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات** 02 العدد 01 (2020).

6) غربي احمد، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 04(2010).

7) براهمي نصيرة، ناصر عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة اقتصاد المال والاعمال** 03 العدد 02 (2018).

8) فوضيل ابراهيم الزاري، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر–قراءة للتحديات والمتطلبات، **مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع** العدد 10 (2018).

9) ليليا بن صويلح، "قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**، العدد 08 (2012).

10) خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، **مجلة الباحث** العدد 09 (2011).

11) شهرة عدسية، زكريا جرفي، انفال نسيب، "دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر لفترة (2018/1995)"، **مجلة العلوم الإنسانية** 20 العدد 02 (2020).

12) سعد مقص، لعلا رمضاني، "تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية** 06 العدد01 (2020).

13) ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، "القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، **مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة** العدد 03 (2017).

14) شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة–حالة–الجزائر"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية** العدد 10 (2016).

15) عادل انزارن، التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 16 (2017).

16) حميطوش يسوف، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة الفكر**، العدد 12(2015).

17) مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 01 العدد 36 (2018).

18) مجدوب عبد المومن، هماش لمين، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 08 (2016).

19) حميطوش يسوف، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة الفكر**، العدد 12(2015).

20) مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 01 العدد 36 (2018):284.

21) مجدوب عبد المومن، هماش لمين، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 08 (2016).

22) منصوري زين، "واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** العدد 2.

23) بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، "اليات وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر"، **مجلة منارة للدراسات الاقتصادية** العدد 2 (2017).

24) بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، "اليات وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر"، **مجلة منارة للدراسات الاقتصادية** العدد 2 (2017).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1) رجراج الزوهير، " التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق "، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (3)، 2013).

2) فاتح زغادي، " التنمية المحلية في الجزائر في ظل الشراكة مع الغير"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة (1)– الحاج لخضر –، 2020).

3) رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013).

4) عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990–2009) (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017)،

5) فاتح زغادي، التنمية المحلية في الجزائر في ضل الشراكة مع الغير، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2020).

6) بدرة ثلجة، "المقاربة التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بلدية المحمدية بولاية معسكر نموذجا"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019)،

7) ناصر فتحي، "إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2 مصطفى بن بولعيد 2021).

8) لعتر كريمة، "دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر03، 2016).

9) عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"(رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011).

الملتقيات الدولية

1) سنوسي علي، "عماري فاطمة الزهرة، "كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية" **الملتقى الدولي الثالث استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف الجزائر** يومي 5 و6 نوفمبر 2017.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول التنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية..... 12

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخي..... 12

أولا: تعريف التنمية المحلية 14

ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية..... 16

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية: 18

المبحث الثاني: اهداف التنمية المحلية وابعادها 21

المطلب الأول: اهداف التنمية المحلية 21

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية 25

المبحث الثالث: معوقات التنمية المحلية ومتطلباتها 28

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية..... 28

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية 33

خلاصة الفصل:..... 40

الفصل الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مراحل تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر:..... 42

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية في الجزائر 52

المبحث الثالث: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر 56

خلاصة الفصل:..... 63

الفصل الثالث: الفواعل الجديدة ودورها فالتنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية في الجزائر 66

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص..... 66

المطلب الثاني: القطاع الخاص في الجزائر والهيئات الداعمة له..... 69

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر 73

المبحث الثاني: المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية في الجزائر..... 77

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني 77

المطلب الثاني: المكانة القانونية والدستورية للمجتمع المدني في الجزائر 81

المطلب الثالث: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 84

المبحث الثالث: الاستثمار ودوره في التنمية المحلية في الجزائر 87

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر..... 87

المطلب الثاني: دور الاستثمار في التنمية المحلية في الجزائر..... 88

خلاصة الفصل:..... 97

الخاتمة:..... 100

فهرس المحتويات 108

الملخص:

تهدف الدراسة الى تسلط الضوء على التحولات في مشهد التنمية المحلية في الجزائر، مع التركيز على دور الفواعل الجديدة. تبدأ الدراسة بتقديم نظرة عامة عن التنمية المحلية وأهميتها وتطور عملية التنمية المحلية في الجزائر. ثم تركز على ابراز دور الفواعل الجديدة مثل القطاع الخاص، الذي يلعب دوراً متزايد الأهمية في وخلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية من خلال المشاريع التنموية التي أسندت له.

بالإضافة إلى القطاع الخاص، تناقش هذه الدراسة أيضًا دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية، مع التركيز على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وتنفيذ المشاريع التنموية.

وتختم هذه الدراسة بمناقشة أهمية الاستثمار في تعزيز التنمية المحلية، مع التركيز على تحديات وفرص الاستثمار في الساحة المحلية وذلك من خلال الهيئات الوطنية المحفزة على الاستثمار وتطويره.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الفواعل الجديدة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الاستثمار.

Summary :

The study aims to shed light on the transformations in the landscape of local development in Algeria, with a focus on the role of new actors. It begins by providing an overview of local development and its importance, tracing the evolution of l The study aims to shed light on the transformations in the landscape of local development in Algeria, with a

focus on the role of new actors. The study begins by providing an overview of local development and its importance, tracing the evolution of local development in Algeria. It then highlights the role of new actors such as the private sector, which plays an increasingly important role in creating employment opportunities and improving infrastructure through development projects assigned to it.

In addition to the private sector, this study also discusses the role of civil society in promoting local development, with a focus on associations and non-governmental organizations that contribute to enhancing community participation and implementing development projects.

The study concludes by discussing the importance of investment in promoting local development, focusing on the challenges and opportunities of investment in the local arena through national bodies that stimulate and develop investment.

ocal development in Algeria. Then it focuses on highlighting the role of new actors such as the private sector, which plays an increasingly important role in creating job opportunities and improving infrastructure through development projects assigned to it. In addition to the private sector, this study also discusses the role of civil society in promoting local development, with a focus on associations and non-governmental organizations that contribute to enhancing community participation and implementing development projects. The study concludes by discussing the importance of investment in promoting local development, focusing on the challenges and opportunities of investment in the local arena through national bodies that stimulate and develop investment.

Key words: local development, new actors, private sector, civil society, investment.